مركز شاف CENTER SHAF

وثيـــقة مقترحـــة:

التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي المصري وآليات التحرك

إصدار خاص

وثيقة مقترحة: التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي المصري وآليات التَّحرُّك

رئيس المركز:

السفير/ محمد العرابي

وزير خارجية مصر الأسبق

الأمين العام والمدير التنفيذي:

د.زين السادات

الباحثون المشاركون:

أ. جميلة حسين

باحث متخصص في شؤون الإرهاب والتطرف

أ.شيماء ماهر

باحث متخصص في الشؤون الأفريقية

أ.دينا لملوم

باحث متخصص في الشؤون الأفريقية

أ. منة صلاح

باحث متخصص في الشؤون الأفريقية

تحرير العدد:

أرضوى الشريف

باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط

تصميم:

آيه عمرو – ليلى الملاحي

المدقق اللغوي:

محمد حافظ

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الافتتاحية	3
المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي	4
المحور الثاني: تهديدات الاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري	7
أ/ الاتجاه الاستراتيجي الشمالي	7
ب/ الاتجاه الاستراتيجي الغربي	8
ت/ الاتجاه الاستراتيجي الشرقي	9
ث/ الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي	10
التهديدات المستحدثة للأمن القومي المصري	12
المحور الثالث: آليات التحرك المصري لمواجهة التهديدات الاستراتيجية	15
أ/ الآلية السياسية	15
ب/ الآلية العسكرية	19
ت/ الآلية الاقتصادية	23
ث/ الآلية الثقافية	27
التوصيات	30
الخاتمة	34

الافتتاحية

في ظل السياق العالمي والإقليمي المعقَّد والمتغيِّر بوتيرةٍ متسارعةٍ، تبْرُزُ أهمية الفهم العميق للتهديدات الاستراتيجية التي تواجه الأمن القومي المصري كأولوية قُصْوى؛ فمصر بتاريخها العريق وموقعها الجغرافي الاستراتيجي المميز مكَّنها من لعب دورٍ مهم في صياغة السياسات الإقليمية والدولية في فترات الحرب والسلام، ومنحها مكانةً منفردةً في العالم بملتقاه الأسيوي والأفريقي، وجعلها من اللاعبين الكبار بمنطقة الشرق الأوسط منذ عقود طويلة.

وتشهد الدولة المصرية في الفترة الأخيرة تهديدات استراتيجية مباشرة وغير مباشرة، فهي تعيش وسط إقليمٍ مشتعلٍ بالصراعات والأزمات، ولا يخلو الانتهاء من صياغة نهْجٍ جديدٍ يهدف إلى تعزيز الاستقرار وخفْض التوتر الإقليمي، إلا ونجد محاولات إقليمية أو دولية لعرقلة ذلك النَّهْج عن طريق خلْق بُؤَر صراعٍ جديدةٍ، أو تنشيط صراعاتٍ كانت في حالة خمول/جمود.

نجد في هذا الصدد اشتعال الصراع "الإسرائيلي –الفلسطيني" الذي يُلْقِي بتداعياته على مستقبل القضية الفلسطينية التي تُعدُّ القضية المركزية في المنطقة؛ فتاريخيًّا: كان لهذا الصراع تأثير "الدومينو"؛ بمعنى أن تداعياته تولد آثارًا بعيدة المدى تمتد إلى ما هو أبعد من حدود "إسرائيل، وفلسطين".

وبحكم الموقع الجغرافي لمصر، تجد القاهرة نفسها في موقعٍ يتطلب التنقيب الدقيق والتحليل الشامل للتهديدات والمخاطر التي تحيط بها من كافَّة اتجاهاتها الاستراتيجية، وتتطلب تلك التهديدات تحرُّكًا استراتيجيًّا ومدروسًا، يأخذ بعين الاعتبار التوازن الدقيق بين الأمن والتنمية، والاستقرار والتغيير، والتقاليد والابتكار.

هذا الإصدار الخاص الذي يعُدُّه مجموعةٌ من الباحثين في مركز شاف للدارسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط و أفريقيا، يهدف إلى تقديم تحليلٍ مُفصّلٍ للتهديدات الاستراتيجية (الخارجية) التي تواجه الأمن القومي المصري، كما يعرض آليات التحرك التي تعتمد مصر عليها لمواجهة هذه التهديدات، كما يقدم الإصدار عددًا من التوصيات الهامة لصُنَّاع القرار، التي من الممكن أن تدعم مصر في تعزيز أمنها القومي واستقرارها، مع الحفاظ على دورها كلاعبٍ أساسيٍّ على السَّاحة الإقليمية والدولية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن القومي متوافقًا مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدَّى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة.

شاع مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة صُلْح وستيفاليا عام 1648، التي أسست لولادة الدولة القومية، وشكَّلت حِقْبة الحرب الباردة الإطار الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأُطُر مؤسساتية وصولًا إلى استخدام تعبير استراتيجية الأمن القومي.

وتعدَّدت تعريفات الأمن القومي، فتقليديًّا – من المنظور الضيق- كان يعرف الأمن القومي **(أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي قد ينظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية)**، ويعني مفهوم الأمن القومي من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية على أنه " **حماية الأمة من خطر القهر على يد قوى أجنبية**" وهو تعريف من منظور استراتيجية الحماية من الخطر الخارجي، ويعني الاعتماد على القوة العسكرية فقط، وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيِّقة جِدًّا؛ فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها، والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تؤدي إلى الاعتقاد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مُكوِّن مهم جدًا في الأمن، فإنها تُعدُّ جانبًا واحدًا من جوانب الأمن، فالتاريخ مليء في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته[1].

أدَّت تلك الإشكالية إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البُعْد العسكري، وفي إطار ذلك، قدم "أرنولد ولفرز" مثل هذا التعريف عندما قال: **(يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم)**، ويوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حدِّ ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمةً ما أكثر أمنًا ولكنها تحُطُّ من قيمها لا نفْع لها، ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييمًا مبنيًّا على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضًا بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

كما يُعرِّفُ "هنري كيسنجر" الأمن القومي" بأنه (**أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفْظ حقه في**

[1] جهاد عودة، مفهوم الأمن القومي: دراسة نظرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد 28، عدد 1، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2014م.

البقاء)، أما "روبرت مكنمارا" فيرى أن **(الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الو اقع لا يمكن - ببساطة - أن تظل آمنة)**.

ويُعرَّف الأمن القومي أيضًا: بأنه تحقيق متطلبات بقاء واستمرار الدولة، من خلال تحديد التهديدات الحقيقية والتهديدات المحتملة، ومن ثمَّ العمل على حيازة القوة العسكرية والاقتصادية وتحقيق أهدافها في النظام الدولي، بالإضافة إلى تطوير الاستراتيجيات لحماية أمنها، مصالحها الوطنية؛ إذ يرتبط الأمن القومي بوجود قوة عسكرية لها القدرة على حماية وتحقيق أمن الدولة.

ويتضح هنا تنوُّع تعريفات الأمن القومي، وأن هناك قدْرًا من الاختلاف النظري للمفهوم، ويوجد العديد من الأسباب التي وراء ذلك، تتمثل تلك الأسباب في الآتي:

- الأمن القومي مفهوم مُعقَّد ومركَّب لدرجة يصْعُب معها جذْب الدارسين إليه؛ حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مُرونة؛ أيْ أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف فيه.
- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لا سيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتقٌّ من القوة وأنه أداة لتعظيمها.
- ظهور موْجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية، وتطرح هدفًا بديلًا للأمن القومي وهو "السلام".
- غلبة الدراسات الاستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم؛ ما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبُعْد النظري للمفهوم.
- دوْر رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم؛ لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه، سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

وبالرغم من اختلاف تعريفات ومفاهيم الأمن القومي وتعدُّد اتجاهات آراء الخبراء والباحثين، إلا أنه يمكن القول: إن هناك ثلاثة نقاط جوهرية لمفهوم الأمن القومي، **الأولى:** تتمثل في حق الدولة في البقاء، **الثانية:** حتمية قدرة الدولة على حماية كيانها وقيمها الداخلية من المخاطر أو التحديات أو التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية منه، **الثالثة:** ارتباط مفهوم الأمن القومي بعملية التنمية الشاملة بأبعادها ومجالاتها ومستوياتها المتعددة[2].

الأمن القومي المصري من منظور متكامل:

يُعرَّفُ الأمن القومي المصري من وجهة نظر متكاملة على أنه: (الإدراك الكامل للدولة بالمخاطر أو التحديات أو التهديدات الداخلية والخارجية الموجهة إليها، والتي يمكن أن تهددها ككيان أو تحُول دون تقدمها وقدرتها على التحرك في جميع المجالات لتعظيم قوتها الشاملة (سياسيًّا – اقتصاديًّا- اجتماعيًّا- عسكريًّا/....) بما يضمن ردْع ومجابهة تلك المتغيرات؛ بهدف إحداث التنمية البشرية لازدهارها وصيانة سيادتها على أقاليمها (البرية، البحرية، الجوية، الفضائية) والحفاظ على وجودها واستمرار بقائها.[3]

[2] زروقي براهيم، الأمن القومي العربي في المفهوم، الأبعاد، والمرتكزات، مجلة أنثروبولوجية الأديان، (مج 9)، (ع 2)، 2013م، ص 12.

[3] طه محمد السيد، الأمن القومي والاستراتيجية، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، العدد الأول، السنة الثالثة، مصر، 2023م، ص6.

ووفقًا لمقالةٍ أعدها اللواء الراحل "كمال عامر"، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي في مجلس النواب، بعنوان" **الأمن القومي – الأسس والمفاهيم النظرية**"، لا يوجد تعريف متفق عليه للأمن القومي، وتدور معظم التعريفات الخاصة بالأمن القومي حول ارتباطه بحماية الدولة من جميع الأخطار الداخلية والخارجية، فالمفهوم الشامل للأمن القومي، والذي يعني تهيئة الظروف والمناخ المناسب للانطلاق بالاستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة؛ لتأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكْفُل لشعبها حياة مستقرة، توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

ويقوم الأمن القومي المصري بشكلٍ خاصٍ على عدة ركائز، ولعل من أهمها وأقدمها هو الجانب العسكري، وتغيَّرت الاستراتيجية العسكرية المصرية بالسنوات الأخيرة؛ نظرًا للتهديدات الراهنة، وأصبحت الاستراتيجية العسكرية المصرية دفاعية، لكن إذا هُدِّد الأمن القومي بشكلٍ مباشرٍ قد تتحول لشكل هجومي وليس عدواني.

ومثلما تمَّ الإشارة في الفقرة السابقة، أصبحت مصر تنتهج استراتيجيةً أكثر شمولية بالفترة الأخيرة، فالحفاظ على الأمن القومي بصورته الحديثة بدأ يتركز على جوانب التنمية والمجتمع والبيئة والطاقة والموارد الطبيعية والاقتصاد بشكلٍ عامٍ، ويأتي ذلك بإطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، وعند ربط كل الركائز ارتباطًا وثيقًا يعطي ذلك عناصر القوة الوطنية.

وتتطلب حماية الأمن القومي للدولة المصرية رسْم سياسات أمنية تحدد مصادر التهديد الرئيسية والثانوية، سواء كانت خارجية أو داخلية، وسُبُل تحويل المتغيرات سالفة الذكر إلى قدرات لمواجهة تلك التهديدات. ويقتضي ذلك وجود مؤسسات سيادية تتولَّى دراسة التهديدات ووضْع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لمواجهتها، وقد جاء في دستور عام 2012 ثم في دستور 2014 إنشاء مجلس الأمن القومي المصري على غرار مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي أُنشئ في يوليو عام 1947.[4]

الأمن القومي مطابق للأمن الوطني:

وعلى صعيدٍ آخرَ، قام بعض الخبراء في مصر بصياغة مفهوم للأمن القومي المصري؛ وهو القدرة العسكرية على الدفاع عن الدولة وحمايتها من العدوان الخارجي، مع التأكيد على أن الأمن الوطني يقوم على ما يقوم عليه الأمن القومي، ولا سيما بما يتعلق بواقع الوطن؛ وذلك لأن أمن الدولة قد يكون محددًا وقابلًا للاختراق عندما لا يكون من ضمن استراتيجية الأمن القومي؛ لذا فإن الأمن الوطني قد يكون مُطابقًا للأمن القومي، سواء بوجود دولة عربية واحدة أو غيابها.[5]

[4] محمد العربي، الأمن القومي المصري: إعادة النظر في التحديات والاستجابات، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 45، مصر، 2018م، ص5.

[5] الامن القومي هو يشمل كل الامن الخاص بالدولة ككل ويحمي الدولة من الاخطار الخارجية ويتبع للسلطات عليا في الدولة كما يؤمن منشآت الدولة الخارجية كالسفارات ومكاتب الدولة خارج نطاق البلد...اما الامن الوطني فهو ينحصر في امن البلد الداخلي والخاص بسياسة الحكومة ويتبع فعليًا لاحدي منظمات الدولة العسكرية كوزارة الداخلية.

المحور الثاني: تهديدات الاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري

يرتبط الأمن القومي المصري بعدة اتجاهات استراتيجية رئيسية؛ انطلاقًا من مفهوم الأمن القومي التي تتبناه مصر، وينطلق من أمن حدودها، ونظرًا لموقع مصر الاستراتيجي الذى طالما مثَّل عامل قوة في بعض الأحيان، فإنه في السنوات الأخيرة، لا سيما مع بداية العقْد الماضي، شكَّل عنصر تهديد وعِبْئًا أمنيًّا على الدولة المصرية؛ الأمر الذي جعل من الضرورة وجود قدْرٍ من الصحوة وتضافر الجهود للحفاظ على أمنها الداخلي وتوجهاتها، إزاء الأطراف الإقليمية والدولية، وعليه لدى مصر **أربعة اتجاهات استراتيجية**، يمكن من خلالها فهْم حجم التهديد وإدراك تعقيدات الموقف المصري تجاه القضايا المختلفة في المنطقة.

أ- الاتجاه الاستراتيجى الشمالى:

يركز الاتجاه الاستراتيجي الشمالي للأمن القومي المصري بشقّيْه الأمني والاقتصادي على منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تمثل أهميةً خاصَّةً للبحث عن كنوز المتوسط من جانب عدة دول، مثل "قبرص، واليونان، وتركيا"، ومنذ الاحتلال البريطاني على مصر وما سبقه من غزو نابليون بونابرت لمصر منذ الحملة الفرنسية لم تمثل تلك المنطقة إلا تهديدًا محدودًا لأمن الدولة المصرية، حتى إعلان مصر اكتشافاتها من الغاز الطبيعي والبترول بشرق البحر المتوسط.

ونظرًا لما تتميز به منطقة الشرق الأوسط من أهميّة استراتيجيّة كبرى، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي؛ لما تتمتّع به من غِنى في مواردها الطبيعيّة، وعلى رأسها النفط والغاز، اتفقت الـ 7 دول متوسطية (مصر والأردن، وفلسطين، واليونان، وقبرص، وإسرائيل، وإيطاليا) في يناير 2019 على إعلان إنشاء"منتدى شرق المتوسط للغاز" EMGF EAST MEDITERRANEAN GAS FORUM

ومقرُّه العاصمة المصرية "القاهرة"؛ وذلك لكثرة الاكتشافات الغازية الكبيرة في الحقول البحرية بشرق البحر المتوسط، والتي لها تأثير عظيم على تطوُّر الطاقة والتنمية الاقتصادية للمنطقة؛ فالتوسّع في الاكتشافات الجديدة والاستغلال الأمثل لها، له أثرٌ كبيرٌ على أمن الطاقة.

ذلك بجانب اتفاقٍ تمَّ توقيعه بين "مصر، وقبرص" لتصدير الغاز من حقل "أفروديت" إلى مصانع الغاز الطبيعي المُسَال في "إدكو" و"دمياط"؛ للتسييل من أجل إعادة تصدير الغاز إلى أسواق أخرى، ومن ناحية أخرى، دفع الحفاظ على مصالح مصر الاقتصادية في شرق المتوسط وتعزيز علاقاتها مع دول المتوسط بشكلٍ عامٍ السيطرة على ظواهر أمنية خطرة كانت تتخذ من البحر المتوسط ممرًا لها، مثل تدفُّق الإرهابيين والجريمة العابرة للحدود وكذلك الهجرة غير الشرعية وغيرها من القضايا التي تؤثر أيضًا في الأمن القومي الإقليمي[6].

أدَّت الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط مع الاكتشافات الهائلة للثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، إلى حدوث توتُّرات عكست تضارُب مصالح القوى المحلية والإقليمية والدولية، واشتدت هذه التوترات بتنامِي مساعي تركيا لتصبح قوةً إقليميةً ليس بشرق البحر الأبيض المتوسط فقط، بل بالشرق الأوسط عمومًا، وقد اتخذت هذه التوترات مظاهر عديدة، من بينها إرسال تركيا سفن الاستكشاف والتنقيب بمنطقة مُتنازع عليها مع اليونان؛ ما أنذر بنشوب مواجهة عسكرية، قد تتطور لحرب شاملة بين البلديْن.

وكانت التوترات المتوقعة بطبيعة الحال هي الدافع الاستراتيجي وراء قرار بالتوقيع على اتفاقية ترسيم "الحدود البحرية" مع اليونان وقبرص في أغسطس 2020، وإيداع الاتفاقية في الأمم المتحدة وفقًا للقوانين الدولية، وعمَّقت مصر علاقاتها مع الدول سالفة الذكر، وحافظت على أُطُر الشراكة والتعاون معهما، من خلال الدبلوماسية المصرية الناجحة، تلك الاتفاقية التي مثَّلت واحدةً من أبرز الملفات العالقة بين "مصر، وتركيا" لاستمرارية النشاط التركي في البحر المتوسط وتنقيبها على البترول وتمركزها في ليبيا، ومن ثم كانت مصدر قلقٍ دائمٍ للحدود الشمالية لمصر وللأمن القومي المصري، ولكن انخفضت حِدَّة التوتر مع سعي أنقرة للتقارب مع القاهرة في الفترة الأخيرة.

ب- الاتجاه الاستراتيجي الغربي:

يعد الاتجاه الاستراتيجي الرابع هو الاتجاه الغربي، ويُقصد به الحدود (المصرية - الليبية)، ويرتبط الأمن القومي المصري بليبيا بتطورات الأوضاع فيها، ففي الأعوام التي سبقت عام 2021 تحديدًا، بدت الحدود الغربية مصدر إزعاجٍ رئيسيٍّ لمصر لنشاط الجماعات الإرهابية شرق ليبيا، والتي لها انعكاسات بظاهرة تهريب الأفراد والسلع والأسلحة والمخدرات بين البلديْن.

رغم أن الوضع السياسي بليبيا مستقر نسبيًّا في الفترة الأخيرة، إلا أن استمرار وجود قوات أجنبية ومرتزقة وتنظيمات مسلحة بالأراضي الليبية لا يمثل خطرًا كبيرًا على الأمن الليبي ومستقبل ليبيا كدولة فقط، بل على الأمن المصري أيضًا، تقف عملية إخراج المرتزقة من الأراضي الليبية، وكذلك حل الميليشيات المسلحة حجر عثرة أمام أيّ جهودٍ تستهدف الحل السياسي بالبلاد، كما تُوجد مخاوف بقيام تلك التنظيمات ببيع وتهريب الأسلحة

[6] محمد عبد المقصود، "تحديات الأمن القومي المصري في ظل محاولات صياغة منظومة جديدة للأمن الإقليمي"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، 31 يناير 2021، متاح على الرابط الاتي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6545

مختلفة الطُّرُز للجماعات الإرهابية بالشرق والجنوب الغربي لليبيا.

ج- الاتجاه الاستراتيجي الشرقي:

يعتبر الاتجاه الشرقي أكثر الاتجاهات أهمية على المستوى الاستراتيجي على مرِّ العقود؛ لما يمثله من تحدٍّ أمنيٍّ هامٍ للدولة المصرية، عَكَسَ في بعض المراحل تصعيدًا حادًّا مع الدول المجاورة وتهديدًا خطيرًا لأمن واستقرار الداخل، ويمكن عرْض أهم التهديدات لمصر من حدودها الشرقية فيما يلي:

➢ المحاولات الإسرائيلية بالخروج عن مُحدِّدات الإقليم:

جرَّاء الانتهاكات العنيفة التي تمارسها إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية دون توقُّف منذ حربها على غزة في أكتوبر 2023، هناك محاولات إسرائيلية متعمدة بالخروج عن محددات الإقليم وهي **(السلام، الاستقرار، الإقليم)**؛ حيث تتعدَّى عمليتها العسكرية في غزة وتداعياتها كافَّة الحقوق الإنسانية والقوانين الدولية، كما تسعى إسرائيل عبْر سياساتها الأخذة في التصاعُد إلى تغيير الخريطة الأمنية على الحدود من ناحية اتجاه مصر الشرقي، سواء من خلال تهديدها بشنِّ هجومٍ بريٍّ على مدينة رفح الواقعة أقصى جنوب قطاع غزة، أو من خلال مطالبتها بالسيطرة على محور فيلادلفيا، وهو ما يُعدُّ انتهاكًا واضحًا وصريحًا لمعاهدة السلام، وهذا بدوره يضُرُّ بالأمن والاستقرار في المنطقة ككل، ويمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري .

يمثل الوضع المأساوي في غزة تهديدًا رئيسيًّا من أولويات القاهرة، وعليه حاولت تصدير الأزمة على أجندة الدول الإقليمية والدولية، وحاولت جهْدًا المساعدة في حل القضية على كافَّة المستويات، لا سيما الدبلوماسية والاقتصادية، مع رفضها التَّام لسياسة التهجير أو محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وعلى صعيدٍ آخر، تحاول نشْر قواتها المسلحة وتعزيز الرقابة وتأمين الأمن على حدودها مع جنوب قطاع غزة قبل أن تقوم إسرائيل بتنفيذ تهديدها باجتياح وتوسُّع عملياتها تجاه مدينة "رفح"؛ الأمر الذي يمثل التهديد الأكبر لمصر والتخوُّفات من احتمالية نزوح آلاف الفلسطينيين من القطاع تجاه رفح، ويبدو الأمر في المرحلة الحالية في حالةٍ من التصعيد الحاد بين الجانبيْن، لا سيما مع اتهام مصر بعد قدرتها في منع حماس من تهريب الأسلحة إلى غزة، ولكن نفت القاهرة تلك الاتهامات، مؤكدةً على قدرتها على ضبْط حدودها مع وجود أي عمليات لتهريب الأسلحة والذخيرة، وكذلك وجود أنفاق من مصر إلى قطاع غزة[7] .

➢ إرهاب الجماعات المسلحة المتطرفة:

في وقتٍ ما اتخذت التنظيمات الإرهابية سيناء كمعقلٍ رئيسيٍّ لها؛ إذ تمكنت العناصر الإرهابية من المرور عبر الحدود الشمالية الشرقية آتية من دول الشام، لا سيما بعد ثورة 25 يناير عام 2011؛ حيث استغلَّت حالة الغياب الأمني هناك، وتراجع استهداف قوات الشرطة والجيش لهم بسيناء ؛ ما صاعد وجودهم، كما ازدادت حِدَّة

[7] عطية نبيل، "ما تأثير العملية العسكرية المحتملة في رفح على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل؟"، BBC News، 13 فبراير 2024، متاح على الرابط الآتي: https://www.bbc.com/arabic/articles/cv275qxknl4o

الخطر الذى مثَّلته تلك العناصر الإرهابية في سيناء خلال فترة حكم الإخوان، وبعْد عزْلهم استمرت الاشتباكات بين الارهابيين وضباط الجيش، بعدها تفشَّي تنظيم داعش وتوغَّل في كلٍّ من "سوريا، والعراق"، وسيطر على مساحات شاسعة في الرّقة والموصل، وانعكس خطره على الداخل المصري، وجعل مصر قيادة وجيشًا حاضرة بالحلول والمسارات لعلاج المحفزات للإرهاب، ومنع مخططات التنظيمات الإرهابية من بناء الإمارات المرجوة في سيناء، وعليه خاض الجيش المصري عمليات عسكرية واسعة النطاق لتطهير مدن شمال سيناء من تلك العناصر الإرهابية الدموية والقضاء عليها؛ حيث راح ضحيتها عددٌ كبيرٌ من عناصر الجيش المصري، وعلى الرغم من إعلان سيناء خالية من الإرهاب إلا أن القوات المسلحة المصرية تُوجِّهُ اهتمامها لتلك المنطقة وتهيئة المناخ لها لعدم تكرار التجربة المريرة التي عاشت بها خلال العقْد الماضي[8].

ح- الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي:

يُعدُّ الاتجاه الجنوبي أحد الاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري ويختص بالسودان حتى منابع نهر النيل، والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وأبرز ما يهدد الأمن القومي المصري من ذلك الاتجاه الجنوبي هو الآتي:

➢ تداعيات الأزمة السودانية على مصر:

يُمثِّلُ السودان عُمْقًا هامًا للأمن القومي المصري، ومع استمرار النزاع المسلح في السودان زاد تدفُّق المهاجرين السودانيين وخطر توغُّل الجماعات المسلحة عبْر الحدود، إضافةً إلى المخاوف بشأن الأمن المائي.

- **<u>بالنسبة لأزمة النزوح</u>**؛ تشير بيانات حكومية صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 3 نوفمبر 2023، إلى أن مصر استضافت حوالي 317,000 لاجئ أو طالب لجوء سوداني[9]، وقبل النزاع السوداني استضافت نحو تسعة ملايين مهاجر دولي، من بينهم أربعة ملايين سوداني، ولا تقتصر تداعيات تدفُّق المهاجرين السودانيين على الأعباء المالية فقط، بل شملت البُنى التحتية والموارد المائية، وبالإضافة إلى ذلك، تهدد أزمة المهاجرين رأس المال السياسي الذي اكتسبته مصر في أوروبا؛ إذ تمكنت مصر من منْع الهجرة إلى أوروبا عبْر البحر الأبيض المتوسط، ولكن قد تواجه صعوبةً في منع ذلك مجددًا مع زيادة أعداد المهاجرين[10].

- **<u>بالنسبة لخطر توغُّل الجماعات المسلحة</u>**؛ تتعرض مصر لخطر زيادة عمليات تسلُّل الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة والاتّجار بالبشر عبْر الحدود نتيجة النزاع في السودان، وقد يضطر قائد الجيش السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إلى تخفيف الإجراءات الأمنية على طول الحدود مع مصر؛ بهدف حشْد

[8] رحاب الزيادي، "ضرورة ملحة: مصر واستعادة مفهوم الأمن القومي العربي"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 15 أكتوبر 2023، متاح على الرابط الآتي: https://ecss.com.eg/37317/

[9] للاجئون السودانيون في مصر يتوقون للمزيد من الدعم لتلبية احتياجاتهم، المفوضية السامية للأمم المتحدة، نوفمبر 2023، متاح على الرابط أدناه: https://shorturl.at/hyKOQ

[10] أنتوني سكينر، "مقاربة مصر تجاه الصراع في السودان: أزمة محتدمة"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 23 يونيو 2023، متاح على الرابط أدناه: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mqarbt-msr-tjah-alsra-fy-alswdan-azmt-mhtdmt

مواردِه العسكرية وهزيمة قوات الدعم السريع التابعة لـ"حميدتي"، ولا يضم السودان جماعات جهادية، ولكن يبرز القلق جرَّاء الدعوات للحرب الجهادية ضد السودان من قِبَلِ التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة.

- **<u>بالنسبة للأمن المائي</u>**؛ يؤثر النزاع السودان تأثيرًا مباشرًا على أزمة سد النهضة؛ حيث قد يضعف الارتباك السياسي أيَّ تحفُّظات سودانية تجاه حصتها بعد انتهاء إثيوبيا من ملء السد؛ الأمر الذي يُلقي بمزيدٍ من الأعباء على الجانب المصري، وتحرُّكاته الدولية والأممية في الملف.

➢ منطقة القرن الأفريقي:

تُمثِّلُ منطقة القرن الأفريقي مصدر تهديد للأمن القومي المصري، ففي ظل غياب دولة قوية بالصومال، وتفتيتها لعدة أقاليم منفصلة عن بعضها، ومتحاربة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن، ويتمثل هذا التهديد بعرقلة الملاحة بالبحر الأحمر وقناة السويس؛ ما يؤثر سلبًا على مصر من خلال عمليات القرصنة، كما أن الوجود العسكري المباشر لـ "أمريكا، وفرنسا" من قواعدها العسكرية بجيبوتي، أو بقاعدة دييغو جارسيا وأساطيلها بالمحيط الهندي، يُمثِّلُ تهديدًا خطيرًا لأمن مصر والدول العربية المطلة على البحر الأحمر. كما أن **التحرُّك الإثيوبي الأخير في أرض الصومال** من أجل إنشاء منفذٍ بحريٍّ وقوة عسكرية بحرية على البحر الأحمر، يُمثِّلُ فصْلًا جديدًا في سلسلة الأزمات الإقليمية المعقَّدة التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي على مدار السنوات الماضية، في ظل المخاوف من تنامِي التوتُّرات السياسية بين دول المنطقة، لا سيما "الصومال، وإثيوبيا"، وانقسام دول المنطقة حوْل الموقف من الاتفاق الأخير، الذي ربما يدفع نحو سيناريو تقسيم القرن الأفريقي إلى دويْلات متنازعة تعصف باستقرار المنطقة، وتهدد المصالح الدولية والإقليمية هناك.

➢ جنوب البحر الأحمر:

تحوَّلت منطقة البحر الأحمر إلى ساحةٍ للصراع والتوتر؛ ردًّا على التطورات والسياسات الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023؛ حيث قام الحوثيون بتصعيد الضربات الموجَّهة لحركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر واختطاف السفن الإسرائيلية وكذلك السفن أمريكية، وتحوَّل باب المندب إلى تهديدٍ استراتيجيّ، وعليه أعربت وزارة الخارجية المصرية عن مدى قلقها؛ نتيجةً لتصاعد العمليات العسكرية في البحر الأحمر وتهديده لأمن الملاحة البحرية وقرار بعض شركات الملاحة البحرية الكبرى وقْف مساراتها عبْر البحر الأحمر.

وسبق أن مثَّل الحوثيون تهديدًا للبحر الأحمر منذ استيلائهم على السلطة في العاصمة صنعاء عام 2014، وسيطرتهم على موانئ قُرْب مضيق باب المندب،

البوابة الجنوبية للملاحة الدولية في البحر الأحمر[11]، وبطبيعة الحال، يؤثر ذلك على قناة السويس البوابة الشمالية للملاحة في البحر الأحمر وتراجع إيراداتها بالعملة الأجنبية، ومن ثمَّ ينعكس على الجانب الاقتصادي لمصر لما تُمثِّلُه القناة من مُقوِّم هامٍ في القوة الاقتصادية للدولة؛

حيث صرَّح رئيس هيئة قناة السويس (أسامة ربيع) قائلًا: "إن حركة مرور السفن في القناة انخفضت بنسبة 30 % تقريبًا في الفترة ما بين 1 و11 يناير 2024 على أساس سنوي، كما انخفضت الإيرادات الدولارية نحو 40 % خلال الفترة نفسها[12]".

التهديدات المستحدثة للأمن القومي المصري:

بجانب التهديدات الاستراتيجية الرئيسية السابقة، أصبح تُوجد أنواع مستحدثة من التهديدات التي تمس الأمن القومي المصري والتي من أبرزها الآتي:

➢ الفواعل من غير الدول (Non-state actors):

تشهد البيئة الدولية – في الآونة الأخيرة – العديدَ من التغيُّرات المحورية في بِنْية النَّسَق الدولي، كان لها تأثيرٌ جِذْريٌّ على الهيكل التقليدي، الذي تأسَّست بناءً عليه طبيعة التفاعلات في هذا النَّسَق، كما عملت على إعادة تنظيم شكْل التفاعُل الدولي، وتحديد الأطراف المعنية في إطار هذا التفاعل، ولعل أبرز تداعيات هذه التغيُّرات، هي تلك المتمثلة في عدم احتكار عناصر القوة المادية والقدرة العسكرية في يد الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية وهو "الدولة"، بل ظهر العديد من الفواعل الأُخرى من غير الدول يطلق عليها **(Non-state actors)** قادرة على امتلاك هذه القوة، والعمل على تهديد أمن وسيادة الدول من خلالها، فضلًا عن قدرة هذه الفواعل في إحداث تحوُّلات جوهرية في العديد من الصراعات على مستوى العالم.

وتواجه مصر من كافَّةِ اتجاهاتها تهديداتٍ تقوم بها (فواعل من غير الدول) التي تمتلك استراتيجيةً خاصَّةً تُقوِّضُ الأمن القومي المصري بشكلٍ واضحٍ، وهو ما يستدل عليه - على سبيل المثال - بالتهديد الذي تقوم به جماعة **(الحوثي)** من الاتجاه الشرقي للبلاد، المتمثل تحديدًا في البوابة الجنوبية للبحر الأحمر؛ حيث يقوم الحوثي بعمليات استهداف للسفن الإسرائيلية، أو الداعمة لإسرائيل في حربها على غزة؛ ما يؤثر على عمليات التجارة العالمية، ويؤثر على إيرادات قناة السويس.

ومن الناحية الغربية تُوجد **(المجموعات والميليشيات الليبية المسلحة)** التي تشكَّلت بعْد سقوط الزعيم الراحل معمر القذافي، وتنتشر الميليشيات في غرب ليبيا على أنواع: منها المُؤَدْلَج دينيًّا، مثل التابعة لتنظيم الإخوان، وأُخرى: نشأت على أساسٍ عِرْقِيّ، مثل ميليشيات الأمازيغ، ونوع ثالث: تأسس لأسباب إجرامية بحتة كعصابات مسلحة، مثل ميليشيات الاتّجار بالبشر، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين، وتهريب المخدرات والسلاح، وقطاع الطرق، وغيرها من جرائم، وتُعدُّ معضلة الميليشيات هي أكبر المعضلات التي تقف عائقًا لحل الصراع الليبي الممتد منذ 2011؛ حيث اختلطت

[11] إيمان رجب، " لماذا تزايدت أهمية البحر الأحمر في التخطيط الاستراتيجي المصري؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 13 ديسمبر2020، متاح على الرابط أدناه: https://acpss.ahram.org.eg/News/17005.aspx

[12] "مصر: أزمة البحر الأحمر بدأت تعطل سلاسل الإمداد العالمية"، موقع الشرق الأوسط، 20 يناير2024، متاح على الرابط أدناه: https://aawsat.com//4802371 -

الجماعات المسلحة بمؤسسات رسمية و"اخترقتها" بشكلٍ كاملٍ.

أمَّا في الاتجاه الجنوبي المتمثل في الحرب السودانية التي اندلعت بين الجيش السوداني، و**(قوات الدعم السريع)** التي تُعدُّ "ميليشيا شبه عسكرية"، في أبريل 2023، ومع استمرارها إلى الوقت الراهن، وتحقيق الدعم السريع بعض المكاسب على أرض المعركة، كما تحاول أيضًا الحصول على شرعيةٍ إقليميةٍ على مستوى القارة الأفريقية، كل هذا يُرجِّحُ احتمال استمرار هذه الحرب لفترة زمنية طويلة، وقد تتحول إلى حرب أهلية شاملة؛ في حال تمدَّدت جغرافيًّا لتشمل ولايات أخرى، وانخرطت فيها قُوَى قَبَليّة وعِرْقيّة وحركات مسلحة، وتدخلت فيها أطراف خارجية، إقليمية ودولية، حسب أجنداتها ومصالحها، وبذلك سوف تُعيد للأذهان إرْث الحروب الداخلية في السودان؛ حيث استمرت لسنوات وربما لعقود، وسوف يكون لهذا السيناريو تداعياته الكارثية، ليس على الدولة والمجتمع في السودان فحسب، بل على الصعيد الإقليمي وبشكلٍ رئيسيٍّ مصر، فتفكُّك الدولة السودانية، وغياب السلطة المركزية، وعسْكرة المجتمع، وتمدُّد الفاعلين المسلَّحين من غير الدول، كل ذلك وغيره سوف يُلقي بتأثيراته على دول جوار السودان، لا سيما وأن معظمهما يعاني من أوضاع داخلية هشة.

➢ التسابق في الحصول على أنواع من الأسلحة الحديث:

أصبح يوجد تنافس في الحصول على أنواع جديدة من الأسلحة الحديثة التي من أبرزها المسيَّرات، ويظهر ذلك بشكلٍ كبيرٍ في المناطق المتأثرة بالتوترات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تلعب الطائرات بدون طيارٍ دورًا كبير الأهمية في المواجهات العسكرية وتحديد توازن القوى بفعالية، وفي ضوء تأثيرها العسكري المتزايد، أصبح للطائرات المسيَّرة تأثيرٌ كبيرٌ على الديناميات الأمنية والسياسية في تلك المناطق، وقد ازداد سلاح المسيّرات خطورة مع وصوله إلى يد الجماعات والميليشيات المسلحة، ويشير الانتشار الواسع لهذا السلاح ووقوعه في أيد جماعات غير رسمية، في ضوْء القدرات المتزايدة لهذه الطائرات، والتي تتسارع مع تقدُّم التكنولوجيا، إلى أن الطائرات بدون طيار قد تصبح سلاحًا حاسمًا في المواجهات المستقبلية، وبشكلٍ يحمل تداعياتٍ كارثيةٍ على الأمن العالمي.

➢ التغيرات المناخية:

تحوَّلت قضية تغير المناخ من كوْنها قضيةً بيئيةً فقط إلى قضيةٍ ذات أبعادٍ متعددةٍ؛ حيث نما الإدراك العالمي حول تداعياتها المنعكسة على مختلف الأصعدة؛ نظرًا لتأثيراتها المختلفة، خاصَّةً على الصعيد الاقتصادي والصحي والسياسي والأمني أيضًا، بما يدفع نحو التعاطي مع تلك المخاطر، باعتبارها قضايا أمنية؛ لما لها من تداعيات قد تهدد الأمن والسِّلْم الدوليْن، وتهدد كذلك الأمن القومي على مستوى الدول.

وفي إطار ذلك، تُعدُّ مصر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، وعلى الرغم من أن انبعاثات مصر من غازات الاحتباس الحراري بشرية المصدر، بلغت عام 2018، طبقًا للبنك الدولي 329،220.00 كيلو طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بزيادة قدرها 2.76 ٪ عن عام 2017، وهي حوالي 0.7 % من إجمالي الانبعاثات العالمية، طبقًا للبنك الدولي، إلا أن دلتا

النيل المكتظة بالسكان مهددةٌ بشكلٍ خطيرٍ بارتفاع مستوى سـطْح البحر، وسـيكون لتغيُّر المناخ أيضًـا تأثير على صحة المواطنين، وقد أُجريت دراســات في محاولة لتحليل تدابير التكيُّف الممكنة، وتمَّ تنفيذ بعض دراسات تقييم الضعف في القطاعات ذات الأولوية كجزءٍ من تطوير خطة العمل الوطنيـة للتكيُّف مع تغيُّر المنـاخ؛ حيـث أكَّـدت إلى أن قطاعات التنمية المختلفة سـوف تكون عُرْضـةً للعديد من المخاطر؛ نتيجة ارتفاع منسـوب سـطح البحر، وزيادة شـدَّة وحْدة وتكرارية الأحداث الجوية العنيفة، ومحدودية الموارد المـائيـة، ومن المتوقع أن تؤثر تلـك التغيُّرات على الزراعـة، والمناطق السـاحلية، والاسـتزراع المائي ومصـايد الأسـماك، والمســتوطنـات البشــريـة والمنـاطق العمرانيـة، والتنوع البيولوجي، وصحة الإنسان.

المحور الثالث: آليات التحرك المصري لمواجهة التهديدات الاستراتيجية

لطالما سعت رؤية القيادة المصرية للحفاظ على الأمن القومي ومقدرات الشعب المصري على المحاور الاستراتيجية كافَّة، بتنويع وسائل وطُرُق مواجهة التهديدات والمخاطر المحتملة، والتي يمكن عرْضها بالتفصيل في الآليات الآتية:

أ- الآلية السياسية:

في إطار ما تشهدُه المنطقة العربية والمجالات الحيوية للقوى الإقليمية الأخرى (إسرائيل – إيران - تركيا)، والقارة الأفريقية، خاصَّةً دول حوض النيل والقرن الأفريقي، من رُؤَى وخطوات متسارعة تؤدي إلى تغيير بنية وموازين القوة بالمنطقة، يقود كل ذلك إلى نتيجةٍ حتميةٍ، وهي أن الحفاظ على المصالح المصرية العليا لحماية أمنها القومي يتطلب تكلفة مرتفعة، وإن الخلاف أو النقاش سوف يرتبط بحدود الإمكانيات، وعلاقاتها بمتطلبات التنمية والبناء وتقوية الدولة الوطنية، كوسيلةٍ لتحقيق دور ومكانة مميزيْن؛ ما يتطلب قدْرًا كبيرًا من الفعالية، والنشاط، وتكامُل الأدوات.

وعلى مدى السنوات الماضية منذ تولّي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم في يونيو 2014، جَنَتْ مصر ثمار سياستها الخارجية، من خلال العمل والتحرك الدبلوماسي، بشِقَّيْه الثنائي والمتعدد الأطراف، ومن هنا يجب التأكيد على أن إدراك القيادة السياسية بدور مصر ومكانتها على المستويينْ الإقليمي والدولي، يُعدُّ عنصرًا أساسيًّا لفهم سياستها الخارجية، هذا لا يقلل من تأثير البيئة الإقليمية والدولية؛ حيث يكون لشخصية رئيس الدولة دور مؤثر في تشكيل الرؤية التي تحكم عملية اتخاذ القرار وتوجُّهات الدولة والتفاعل مع الأدوات المتاحة.

وعند الحديث حول كيفية توظيف الآلية السياسة لمواجهة التهديدات الأمنية، تُمثِّلُ الدبلوماسية المصرية هي **"خط الدفاع الأول"** في مواجهة التغيُّرات الإقليمية والعالمية المتسارعة والمعقَّدة، وخاصَّةً فيما يتعلق بالعلاقات بين القوى العظمى، وفي هذا الإطار، تحرَّكت مصر دبلوماسيًّا لتخفيف التحديات التي تواجهها والتي تؤثر على أمنها القومي واقتصادها، كما استفادت الدبلوماسية المصرية من القوة العسكرية والسياسية التي تمتَّعت بها الدولة تحت قيادة الرئيس السيسي؛ لتعزيز تفاعلها مع القوى الكبرى والمنظمات الإقليمية [13].

[13] "السياسة الخارجية المصرية". الهيئة العامة للاستعلامات، إبريل 2016، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/jnvNT

تسعى السياسة الخارجية المصرية لضمان إنجاز هدفيْن مترابطيْن متمثليْن في حماية الأمن القومي المصري والمصالح المصرية العليا، وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها، ويتم ذلك عن طريق عدة ركائز رئيسية وهي كالآتي:

الركيزة الأولى: السياسة الخارجية المصرية ترتكز على **"الأبعاد الاستراتيجية"** المتنوعة للدولة المصرية، التي تشمل ارتباطها "العربي، والأفريقي، والمتوسطي"، هذا العُمْق الاستراتيجي يُحتِّمُ على مصر تبنِّي سياسات وثوابت تدعم مكانتها ونفوذها الإقليمي، ويُركِّزُ هذا النَّهْج على دعْم مفهوم الدولة الوطنية، من خلال بناء نموذجٍ متكاملٍ للتنمية والأمن، يعتمد على مبدأ عدم التدخُّل في شؤون الدول الأخرى، ويدعو إلى تحمُّل المنظمات والقوى الدولية مسؤولياتها تجاه الدول الفقيرة والنامية.

الركيزة الثانية: تبرز السياسة المصرية في مجالات متعددة، خاصَّة من خلال "**الدبلوماسية الرئاسية**" التي اتبعها الرئيس السيسي بفعالية، هذا التوازُن يعكس فعالية السياسة المصرية في التعامُل مع المعادلات والأجندات الإقليمية والدولية.

وبرز دور الدبلوماسية الرئاسية خلال اجتماعات وقمم جماعية كثيرة، من أبرزها قمم تكتل الـ"بريكس"؛ حيث حضر الرئيس السيسي القمة التاسعة والرابعة عشرة لـ"البريكس"، والتي عقدت في الصين عامي 2017 و2022 على التوالي، كذلك حضر الرئيس قمة "محيط واحد" المعنيّة بالحفاظ على البيئة، والقمة "الأفريقية – الأوروبية" في فرنسا، وكلاهما عقد في فبراير 2022، والقمة العربية الأمريكية في جدة التي جمعت قادة "مصر، والعراق، والأردن، ودول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية" في يوليو 2022، والقمة "العربية – الصينية" الأولى، بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2022، والقمة "الأمريكية - الأفريقية"، ثم قمة الحكومات في دولة الإمارات في فبراير 2023، وقمة مجموعة العشرين في الهند في سبتمبر 2023.

فضلًا عن القِمَمِ الدولية التي استضافتها مصر، والتي كان من أبرزها القمة العالمية للمناخ COP27، التي عُقدت بمدينة شرم الشيخ المصرية في نوفمبر 2022، بجانب قمة القاهرة للسلام ا لدولي التي عُقدت في أكتوبر 2023، إثْر تطورات عملية "طوفان الأقصى"، وما صاحبها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، وحضر القمة أكثر من 30 دولة وأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وخلال القمة تمَّ بحْث مستقبل القضية الفلسطينية، ومناقشة جذور الصراع التاريخي "الفلسطيني – الإسرائيلي".

الركيزة الثالثة: تستند السياسة الخارجية المصرية على مجموعة من **"الأسس الرئيسية"** تشمل دعم السلام والاستقرار الإقليمي والدولي، الاحترام المتبادل بين الدول، الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام العهود والمواثيق الدولية، دعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامُن الدولي، والالتزام بمبدأ عدم التدخُّل في شؤون الدول الأخرى.

وانطلاقًا من تلك الأُسُس الرئيسية، ساهمت جهود القيادة السياسية ومن ورائها كتيبة الدبلوماسية المصرية وأجهزة ومؤسسات الدولة في إقامة **علاقات متوازنة مع** كافَّة الدول حول العالم شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا، مع إعطاء أولوية للانتماء الإقليمي أفريقيًا وعربيًا تكلَّلت

بنجاحٍ كبيرٍ، استعادت من خلاله مصر مكانتها الدولية والإقليمية.

مسارات التحرُّك السياسي في التعامُل مع الأزمات والصراعات في المنطقة:

تتطلب العديد من القضايا والملفات المهمة المتعلقة بمصر، التعامل مع عدة أزمات بمنظور أوسع من نطاق أطرافها: فعلى سبيل المثال، تظهر الأوضاع في "اليمن، ليبيا، السودان، والبحر الأحمر" تداخلات مع ملف سد النهضة، وتبين كيف يمكن تسوية هذا النزاع في مراحله المبكرة، إذا ما تغيَّرت مواقف بعض القوى الإقليمية، كما أن وضع مصر "خطوط حمراء" في ليبيا، ساهم في منْع المزيد من التدهور والتدخل الخارجي، بالمثل تؤكد الجهود المصرية لاستعادة الاستقرار في السودان على فاعلية وصحة السياسة المصرية؛ الرامية للمحافظة على كيانات الدول، فكان التحرُّك المصري باتجاه دول، مثل إثيوبيا وأطراف أخرى إقليمية ودولية؛ للمحافظة على كيان السودان، ومحاصرة تداعيات الأزمة الراهنة، والحيلولة دون مزيدٍ من التدخُّل.[14]

وفي سياق ذلك، يمكن التأكيد على أن مصر خلال السنوات الماضية استطاعت تبوُّءَ دوْرِها الإقليمي المحوري، الذي يسعى إليها بقدْر ما فُرض عليها، وتمكَّنت من أن تكون طرفًا مُؤَثِّرًا في مُحيطها الإقليمي، تضع خطوطها الحمراء التي تنسج بها قوة ردْع تحفظ توازن المنطقة، وتحُول دون انجرافها إلى هُوَّة الفوضى، وفي الوقت نفسه، تمتلك القيادة السياسية المصرية نوْعًا من المرونة في التعامُل مع كل ملف على خصوصيته، فضلًا عن إيجاد مقاربات لتسكين أو تصفير بعض الخلافات، والحدّ من إطالة أَمَدِ الأزمات في البيئة المحيطة بها.

➢ وقامت مصر بتحقيق ذلك عن طريق عدة مسارات سياسية مختلفة:

المسار الأول:

تعزيز القدرات الجماعية للدول العربية في مواجهة الأزمات؛ استنادًا إلى أُسُس واضحة تقوم على تكريس **مفهوم العمل العربي المشترك** من ناحية، والدولة الوطنية ودعم مؤسساتها من ناحية أخرى، وبما يُسْهِمُ في تعزيز الاستقرار، وحفْظ السِّلْم الاجتماعي وترسيخ ركائز الحوْكمة والمواطنة.

المسار الثاني:

تدشين مشروع تعاون عربي يضم "الأردن، والعراق، ومصر"؛ حيث عقدت تلك البلدان عدة قمم مشتركة على مدار السنوات الماضية، كان أُولاها بالقاهرة في مارس 2019، وقادت إلى تشكيل مجلس مشترك للدول الثلاث.

وتحرص مصر على تعزيز التعاون والتنسيق مع "العراق، والأردن"؛ لتشكيل منظومة إقليمية عربية قوية قادرة على مواجهة التحديات المشتركة والأزمات الدولية؛ لذا فقد شكَّل هذا التعاون خطوةً مهمةً وأساسيةً نحْو بناء آليات لتنظيم التفاعلات العربية، ورسم مساراتٍ جديدةٍ لأُطُر

[14] د. أيمن السيد عبد الوهاب، " السياسة الخارجية المصرية في إقليم متغير.. المصالح والتكلفة"، سبتمبر 2023، متاح على الرابط الاتي: https://acpss.ahram.org.eg/News/20995.aspx

التعاون، وتحفيز التعاون الإقليمي على المستويْن السياسي والاقتصادي.

المسار الثالث:

تعزيز **آلية التفاوض والحوار** كوسيلة مهمة لحل أو تسكين الخلافات والمشكلات، وهذا ما يجعل الدور المصري حاضرًا بشكلٍ فعَّالٍ وحميدٍ في الملفات والقضايا الرئيسية في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، والتي على رأسها **القضية الفلسطينية**؛ حيث دائمًا ماكنت تتبنَّى مصر العديد من التحرُّكات المهمة، مثل استقبالها لوفودٍ أمنيةٍ لكُلٍّ من قطاع غزة أو إسرائيل في حالات التصعيد والمواجهة بينهم على مدار السنوات الماضية؛ ذلك من أجل التنسيق بين الأطراف للوصول في نهاية المطاف إلى وقف اطلاق نار – وهذا ما تقوم به مصر في الأشهر الماضية، منذ هجوم السابع من أكتوبر 2023- فضلًا عن رعاية مصر لجهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، والتي كان آخرها اجتماع الأمناء العامّيين للفصائل الفلسطينية في مدينة العلمين الجديدة في يوليو 2023.

كما تبنَّت مصر مقاربة متوازنة تجاه **الأزمة الليبية**؛ إذ تساهم مصر في دعْم مسارات حلّ الأزمة، وتحقيق جهود خفْض التصعيد على كافَّة المستويات، بما يحقق وحدة وسيادة الدولة الليبية، فكان الدور النَّشِط والفعَّال التي قامت به مصر، من خلال مشاركتها في كافَّة المبادرات الرامية للتسوية السياسية للأزمة، كلقاءات باريس الفرنسية (مايو 2018)، وباليرمو الإيطالية (نوفمبر 2018)، ومؤتمر برلين (يناير 2020)، والعديد من الجولات الأخرى، وساهمت في جلوس الأطراف الليبية في عديدٍ من المناسبات للتفاوض والحوار، واستضافت مجموعات ممثلة لكافَّة التيارات السياسية الفاعلة بالمشهد الليبي (يوليو 2016)؛ للوصول إلى أرضيةٍ توافقيةٍ لحلحلة الأزمة ووقْف الاقتتال؛ وكان للقاهرة عدة مبادرات أطلقتها على أعلى مستوى، كمبادرتها لتوحيد البرلمان الليبي، وإعلان القاهرة لوقْف العمليات العسكرية والشروع بالتسوية السلمية (يوليو 2020)، كما لعبت اللجنة الوطنية العُليا المصرية المختصة بالملف الليبي دورًا مهمًا في هذا الملف.

وفي سياقٍ متصلٍ، لعبت مصر دورًا مهمًا على مستوى قيادة جهود ومحاولات توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية، وكانت اجتماعات القاهرة (سبتمبر 2017) ولقاءات الغردقة (سبتمبر 2020) كجوْلات مستمرة للدفع بهذا المسار، ونجحت تلك الجهود في وصول لجنة (5+5) إلى اتفاقٍ مُسْتَدَامٍ لوقْف إطلاق النار (أكتوبر 2020).

وحتى بخصوص قضية سد النهضة التي تُشكِّلُ خطرًا وجوديًّا للدولة، دومًا كانت تسعى مصر إلى تفضيل الآلية التفاوضية، عن طريق تقديم مقترحات فنية عادلة تُراعي فيها مصالح إثيوبيا واحتياجاتها للكهرباء من السد، دون الإضرار بالمصالح المائية المصرية، وحصَّتها من المياه، ولكن سُرْعان ما كانت تقوم إثيوبيا بالمماطلة للوصول إلى أيّ اتفاقٍ يعود بالنَّفْع عليهم، وفي الوقت نفسه، يتم الحفاظ فيه على حصَّة "مصر، والسودان" من المياه.

ب- الآلية العسكرية:

تُمثِّلُ القوة العسكرية النواة أو القوة الصلبة للدولة المصرية؛ حيث تمتلك واحدةً من أكبر القوى العسكرية في الإقليم بمعايير التصنيف الدولي، وبالرغم من ذلك فلم تنخرط مصر عسكريًّا في أيٍّ من الصراعات الإقليمية، في حين أن هناك قُوَىً إقليميةً اعتمدت مبدأ "عسْكَرَة" السياسة الخارجية، وحوَّلت الإقليم إلى حلبة صراع.

تغيَّرت الاستراتيجية العسكرية المصرية بعهْد الرئيس السيسي، وعملت القيادة السياسية إلى رفْع جاهزية المؤسسة العسكرية بكل قوة وسرعة، وكُوِّنت قوة عسكرية كُبْرَى، بتدعيم القوات المسلحة بأسلحة جديدة، وتنويع مصادر السلاح، وإنشاء قواعد عسكرية تُغطِّي الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة، وإجراء مناورات عسكرية بهذا الحجم من التسليح والمعدات، بما يحقق الاستراتيجية المصرية، وهي **استراتيجية دفاعية بالمقام الأول**، ولكن قد تتحول لشكلٍ هجوميٍّ بحالة وجود تهديدٍ مباشرٍ للأمن القومي، وهنا تتجلَّى استراتيجية مصر في استخدام قوتها العسكرية كوسيلةٍ للرَّدْع الاستراتيجي؛ بهدف "القدرة على الإرغام". هذا النَّهْج بَرَزَ في الحالة الليبية؛ حيث عملت مصر على تحييد التأثيرات الخارجية، من خلال السيطرة على الدور العسكري للقوى التي تعرقل عملية السلام، بالتلويح لاستخدام قوتها العسكرية في هذا السياق.

➢ مسارات التحرُّك العسكري على مستوى التهديدات الخارجية والحدودية والإرهابية:

المسار الأول: تنفيذ عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب

قامت القوات المسلحة بعد ثورة 30 يونيو 2013، بتنفيذ عمليةٍ عسكريةٍ ضخمةٍ داخل سيناء؛ لمحاصرة الجماعات الإرهابية - الموجودة بها - والقضاء عليها، وفي ذلك الوقت، ضربت القيادة السياسية عرْض الحائط بجميع الضغوط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المعونة والتسليح، وقامت بتنويع مصادر استيراد السلاح، من خلال العديد من الدول، مثل "فرنسا، وألمانيا، وروسيا، وكوريا الجنوبية"؛ الأمر الذي أضْفَى قوةً جديدةً إلى التسليح المصري، وبجانب التطوير في التسليح، كان هناك التدريب العالي المستوى لجميع أفراد القوات المسلحة؛ ما دعا العديد من دول العالم إلى أن تطلب تنفيذ تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة المصرية.[15]

المسار الثاني: تطوير سلاح البحرية

في إطار ما تشهدُهُ السَّاحةُ الدولية من تنافسٍ محمومٍ، أصبحت تُشكِّلُ الموانئ والممرَّات والمضايق البحرية إحدى أهمِّ النقاط المحورية والحسَّاسة التي باتت تُسَيِّرُ الصراعات والحروب الخفية والعلنية بين دول العالم

[15] جميل عفيفي، كيف تحمي القوات المسلحة الأمن القومي المصري، نوفمبر 2017، متاح على الرابط الاتي: https://shorturl.at/hsMV3

اليوم؛ حيث تسعى كل جهةٍ إلى الهيمنة على إحدى هذه المساحات، أو وضْع موطئ قدمٍ ثابتٍ عليها، بعد أن أصبحت المتحكم الرئيسي في عدة مجالات على غرار التجارة، لا سيما ما يتعلق بالمواد الطاقيّة، والتعاون العسكري.

ونظرًا لموقع مصر الاستراتيجي المتميز، تحرص القوات المسلحة المصرية على تنفيذ استراتيجية شاملة لتطوير وتحديث الأسطول البحري المصري؛

لتعزيز الأمن والاستقرار في مناطق عمل القوات البحرية، ودعْم قدرته على مواجهة التحديات والمخاطر الحالية التي تشهدها المنطقة.

ومن أبرز مظاهر ذلك، تسلَّمت القوات المسلحة المصرية، يونيو 2023، الفرقاطة **"القهَّار"** من طراز (MEKO-A200)، إلى قاعدة الإسكندرية البحرية؛ إيذانًا بانضمامها للأسطول البحري المصري، وتُعدُّ الفرقاطة "القهار" الثانية من أصل أربع فرقاطات، جرى التعاقُد عليها بين "مصر، وألمانيا" عام 2018؛ حيث تمَّ استلام الأولى في أكتوبر 2022، ويُطلق عليها **" العزيز"** من طراز (MEKO-A200)، اللذان تمَّ بناؤهما بترسانة "SBN" الألمانية.[16]

وتُعدُّ تلك الوحدة هي الأكثر تطوُّرًا في السلاح البحري المصري؛ لتعزيز قدرته على تحقيق الأمن البحري وحماية الحدود والمصالح الاقتصادية في البحرين "الأحمر، والمتوسط"؛ للوصول إلى قوة الرَّدْع البحري في المياه الإقليمية والاقتصادية بالبحريْن "المتوسط، والأحمر"، كما تُؤَمِّنُ مداخل قناة السويس والتجارة البحرية لمصر، وتمنع أيَّ أعمالٍ عدائية تجاه مصر.

وتقوم تلك الوحدة في المشاركة في مكافحة التهديدات المختلفة البحرية (سطحية - جوية - تحت السطح)، ومكافحة عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية، فضلًا عن تأمين خطوط الملاحة البحرية الحليفة مع تأمين السفن التجارية المارة به، كما تقوم بتنفيذ عمليات الدعم الإنساني بالمناطق المنكوبة.

بجانب ذلك، حصلت شُعْبة المساحة البحرية بالقوات البحرية على وسام التميز، ديسمبر 2023، في استخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية، (SAG AWARD 2023) من مؤسسة "إيزري" العالمية عن مشروع تطوير البنية التحتية المكانية البحرية لجمهورية مصر العربية، ويُعدُّ الوسام من أقوى الأوسمة العالمية في مجال نظم المعلومات الجغرافية، والتي يتم الترشح لها من المؤسسات العاملة في هذا المجال.

وتلعب شُعْبة المساحة البحرية دورًا محوريًّا بالغ الأهمية في المجال البحري للدولة المصرية، يتمثل في استغلال المعلومات المكانية البحرية؛ لضمان فاعلية كافَّة الأنشطة البحرية بالمياه المصرية بالاشتراك مع كافَّة الشركاء الرئيسيين في المجال البحري للدولة وخاصة الأنشطة المتصلة بقطاع الطاقة بالبحر.

[16] الفرقاطة "القهار".. ماذا تضيف للقوات البحرية المصرية؟، سكاي نيوز، يونيو 2023، متاح على الرابط الاتي: https://shorturl.at/cfEMQ

المسار الثالث: الاتجاه إلى تدشين قواعد عسكرية

أصبح يوجد فكر عسكري واستراتيجي جديدٍ تنتهجه القوات المسلحة المصرية منذ تولّي الرئيس السيسي الحكم، متمثل ذلك في الاتجاه للقواعد العسكرية، فتمتلك مصر عددًا من القواعد العسكرية؛ منها قاعدة "**محمد نجيب**" التي افتتحها الرئيس السيسي في يوليو 2017، وهي مُنْشَأَةٌ عسكريةٌ عملاقةٌ تحتوي على ساحة تدريبٍ رئيسيةٍ ومجموعةٍ واسعةٍ من المعدَّات العسكرية وعشرات الآلاف من القوات القتالية البرية والخاصة، بينما افتتح سيادته أيضًا في يناير2020 قاعدة "**برنيس العسكرية البحرية**" التي تقع بالبحر الأحمر بقُرْب الحدود (المصرية – السودانية)، والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب.

كما قامت مصر في يوليو 2021 بتدشين أكبر وأضخم قاعدة عسكرية بالحدود "المصرية – الليبية"، وهي قاعدة" **3 يوليو**"، ويعتبر الهدف الاستراتيجي من إنشاء القاعدة البحرية، هو إنشاء كيان عسكري ومركز نقل جديد؛ لمواجهة تزايد التهديدات والأعمال العدائية بالاتجاه الاستراتيجي الغربي؛ ما يضمن سرعة ردّ الفعل لتأمين الحدود الاستراتيجية الغربية.

تهدف القواعد العسكرية المصرية لتعزيز القوات القتالية العالية للقوات البحرية؛ لحماية الحدود البحرية المصرية من التهديدات والتحديات المحتملة القادمة من الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة، ذلك بجانب تأمين خطوط النقل البحرية والمحافظة على الأمن البحري، باستخدام المجموعات القتالية من الوحدات السطحية والغواصات.

المسار الرابع: التدريبات العسكرية المشتركة مع القوى الإقليمية والدولية

خلال الأعوام الأخيرة، شاركت مصر بدرجةٍ كبيرةٍ ورئيسيةٍ في معظم المناورات التي تمَّت، سواء مع دول الإقليم أو بعض القوى الدولية؛ ويأتي ذلك نظرًا لما تتمتع به القاهرة من إمكانياتٍ كبيرةٍ وخبراتٍ قتاليةٍ عاليةٍ في الحروب التقليدية، ونجاحها في مجابهة العمليات الإرهابية، التي تُعدُّ حروبًا غير نمطية، فضلًا عن وجود مسارح عمليات مختلفة، تسمح بتنفيذ مهام متعددة.

ويصْعُبُ حصْر عمليات التدريب أو المناورات التي شاركت فيها مصر خلال السنوات الماضية، ولكن يمكن رصْد أبرزها؛ حيث في شهر مايو 2021، انطلقت مناورات "حماة النيل" – التي وُصِفَتْ بالضخمة - بيْن الجيشيْن "السوداني، والمصري" في مناطق متعددة في السودان، بمشاركة عناصر من القوات البرية والبحرية والجوية لكلا الجانبيْن؛ وذلك استكمالًا لسلسلة التدريبات السابقة مثل "نسور النيل 1"، و"نسور النيل 2". وفي الفترة نفسها، جرت مناورات بين قوات مصرية وقوات باكستانية أُطلق عليها"حماة السماء-1"، واشتركت فيها عناصر الدفاع الجوي للبلديْن، وذلك للمرة الأولى، فضلًا عن تنفيذ مناورات مشتركة مع كُلٍّ من "إيطاليا، وفرنسا" وغيرهما، كما شاركت القاهرة في مناورات "نسيم البحر"، والتي جرت في مياه البحر الأسود برعاية "أمريكية –

أوكرانية"، ووُصفت بأنها الأكبر من نوْعها في المنطقة منذ عام 1997على مستوي المسرح العملياتي للبحر الأسود[17].

وفي شهر سبتمبر 2021، نُفِّذَتْ مناورات "النجم الساطع 2021" بقاعدة محمد نجيب العسكرية، بنطاق المنطقة الشمالية العسكرية، بمشاركة 21 دولةً، وتُقَامُ هذه المناورات في مصر بصفةٍ دوريةٍ، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية قبْل أن تنضم لهما دولٌ أُخرى، وبالتزامن انطلقت فعاليات التدريب "المصري – القبرصي" المشترك "بطليموس 2021" والتي جرت في قبرص.

كما نفَّذت القوات البحرية "المصرية، والفرنسية" يناير 2022، تدريبًا بحريًّا عابرًا، بنطاق الأسطول الشمالي بالبحر المتوسط، وذلك باشتراك الفرقاطة المصرية (بورسعيد) مع الفرقاطة الفرنسية . (LA PROVENCE). وأيضًا التدريب "المصري – السعودي" المشترك (تبوك)، الذي يُعدُّ واحدًا من أكبر التدريبات المشتركة بين البلديْن، من حيث حجم القوات المشاركة وتنوُّع الأنشطة التدريبية، ويتم تنفيذه بشكلٍ دوريٍّ كل عام؛ حيث إنه أُطلق لأول مرة في عام 2008 (تبوك 1-) بمنطقة تبوك شمال غربي المملكة العربية السعودية.[18]

المسار الخامس: سياسة وضْع الخطوط الحمراء

من المهم التأكيد على أن سياسة وضْع الخطوط الحمراء التي يشير إليها الرئيس السيسي - أحيانًا في تصريحاته - تأتي في سياق أمني وإقليمي محدَّد، يهدد أمْن مصر بشكلٍ مباشرٍ، ويعني هذا المصطلح بالنسبة للمفهوم العسكري المصري "عدم الاقتراب"، وفي حالة عدم الالتزام والانصياع يكون المقابل هو التعامُل المباشر مع من يفكر في تجاوُز هذا الخط؛ لأنه سيكون بمثابة تهديدٍ صريحٍ.

وقام سيادته بالتأكيد على الخطوط الحمراء للبلاد في ثلاثة مواضع هامة خلال السنوات الماضية، وهي كالآتي:

في الاتجاه الغربي

كان الحديث عن "الخط الأحمر" للأمن القومي المصري لأول مرة متعلقًا بالتهديدات القادمة من الاتجاه الغربي، في 20 يونيو 2020؛ حيث كان الحديث مُوجَّهًا إلى الأطراف المعتدية على سلامة ليبيا، وخاصَّةً الميليشيات المسلحة والمرتزقة المنتشرين في البلاد، ويومها كان الرئيس السيسي يتفقد عناصر المنطقة الغربية العسكرية في قاعدة سيدي براني، ووجَّه رسائل قوية وحاسمة، بأن ("سِرْت، والجفرة" بالنسبة لنا خط أحمر)[19].

الوضع في الغرب الليبي حينها لم يكن بالأمر البسيط أو الهيّن؛ فقد أصبح التهديد مباشرًا على حدود مصر الغربية، وكان يتوجب أن يكون تحرُّك مصر واضحًا ومباشرًا وصريحًا أمام العالم كافَّة؛ من أجل حماية مصر، على الرغم من أن مصر لم تكن يومًا من دُعَاة العدوان والاعتداء على الأراضي ومقدَّرات أيّ من الدول، وإنما كانت تعمل دائمًا على حماية وتأمين حدودها ومجالها الحيوي فقط.

---

[17] هيثم عمران، لماذا تتزايد التدريبات العسكرية المشتركة في الإقليم؟،أكتوبر 2021، انظر الرابط أدناه: https://rcssegypt.com/5613

[18] المؤسسة العسكرية، الهيئة العامة للاستعلامات، https://www.sis.gov.eg/section/10/7544?lang=ar

[19] بعد تأكيد السيسي على أنهما "خط أحمر".. ما أهمية سرت والجفرة؟، سكاي نيوز، 21 يونيو، انظر الرابط أدناه: https://shorturl.at/aptB1

وفي الاتجاه الجنوبي

من منظور أهمية ملف سد النهضة الإثيوبي والحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل كأمرٍ حيوي ووجودي للأمن القومي المصري، أشار سيادته إلى أن المساس بحقوق مصر من مياه نهر النيل "خط أحمر"، وأكد سيادته خلال خطابٍ ألقاه في زيارةٍ قام بها لقناة السويس في 30 مارس 2021، على أن مصر ظلت تسعى لحل هذا الملف عبْر الحوار والمفاوضات، وهذا ما دفعها لرفْع الملف إلى مجلس الأمن الدولي، مع التركيز على الحلول السياسية والدبلوماسية، ومع ذلك، واجهت مصر تحديات مستمرة في مواجهة تعنُّت إثيوبيا ومماطلتها، خاصَّةً فيما يتعلق بملْء السد بدون الوصول إلى اتفاقٍ مع "مصر، والسودان" كدولتيْ المصب؛ ما أدَّى إلى إعلان الرئيس السيسي، من قناة السويس، أن مصر لن تتنازل عن حقها في مياه النيل، وأن أيَّ مساسٍ بحقوقها المائية يُعتبرُ خطًّا أحمر، وحذَّر الرئيس من أن أيَّ تعدٍّ على حقوق مصر المائية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة بشكلٍ لا يمكن تصوره.[20]

وبالنسبة للأزمة السودانية المستمرة منذ شهر أبريل 2023، يُذكر أنه لم يتم الإعلان أو التلويح عن وجود "خطٍّ أحمر"، مثْل الذي تمَّ تطبيقه في ليبيا؛ لأن الـ "خط الأحمر" هو بقاء دولة السودان؛ فهي مُنْذُ نشأتها وهي تعاني من اتساع نطاقها الجغرافي وتنوُّعٍ وتعقيدٍ في التكوين، وكذلك تنوُّع قبليّ، بالإضافة لوجود خدمات عسكرية محدودة، وما يهدد السودان – الآن - انهيار حجر الزاوية وهو الجيش؛ لأنه لا يمكن أن تبقى دولة بلا جيش، وهو أمر يدركه السودانيون أنفسهم .

وفي الاتجاه الشرقي

لطالما كانت البوابة الشرقية لمصر هي البوابة الأهم والأخطر مُنْذُ قديم الزمان، ويتجلَّى الـ "خط الأحمر" للأمن القومي المصري من جديدٍ، في ظل التصعيد الإسرائيلي المستمر في غزة منذ أكتوبر 2023، والتلويح بسيناريوهات خبيثة رفضتها مصر من قبْل، وترفضها الآن وفي المستقبل، وخلال اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عُقد يوم 15 أكتوبر 2023؛ أيْ بعْد أيامٍ من عملية "طوفان الأقصى"، أكَّد الرئيس السيسي بأن الخيار الاستراتيجي الدائم لمصر، هو السلام القائم على العدل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 67 وعاصمتها القدس الشرقية، ومع التمسُّك بخيار السلام؛ فمصر لديها خطوط حمراء؛ لحماية أمنها القومي، ولا تهاون أو تُفرِّطُ في حمايته بكافَّة الوسائل، وفي السياق أيضًا، ترفض وتستهجن سياسة التهجير أو محاولات تصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار[21].

ت- الآلية الاقتصادية:

تسعى مصر جاهدةً لتوظيف أدواتها الاقتصادية المختلفة، سواء في الشرق الأوسط أو أفريقيا؛ لكي تتمكن من مجابهة التهديدات الأمنية في محيطها الإقليمي.

[20] الرئيس: المساس بحصتنا من مياه النيل «خط أحمر»، المصري اليوم، 30 مارس 2021، انظر الرابط أدناه: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2300362

[21] مصر تؤكد أن أمنها "خط أحمر" وتعلن عن قمة إقليمية بشأن غزة، سكاي نيوز، 15 أكتوبر 2023، متاح على الرابط أدناه: https://shorturl.at/vSUZ2

➢ فيما يلي أهم مسارات التحرُّك الاقتصادي المختلفة التي تستند إليها القيادة المصرية لتحقيق رُؤْيتها:

المسار الأول: إعادة الإعمار

تُولي الإدارة المصرية أهميةً بالغةً لمشاريع إعادة الإعمار في العديد من الدول، أبرزها "ليبيا، والعراق"؛ لتعزيز مساهمة الشركات المصرية في المشروعات التنموية.

ففي الحالة الليبية؛ كانت تحتضن طرابلس قُرَابة 2 مليون عامل مصري، قبل سقوط العقيد الراحل معمر القذافي عام 2011، وبعد اندلاع الحرب الأهلية الثانية عام 2014، انخفض عدد العمال المصريين إلى حواليْ مليون، وذلك بحلول عام 2017؛ ما أثَّر بالتبعية على الاقتصاد المصري، مع انخفاض تحويلات الخارج، بيْد أن الأزمة الليبية أثَّرت سلبًا على معدلات التبادل التجاري بين البلديْن[22]، وعليه فقد قامت الحكومة المصرية بتوظيف أدواتها الاقتصادية عبْر مساندة ليبيا، وتسليط الضوْء على مشاريع إعادة الإعمار تحديدًا في **بنغازي**، فتمَّ توقيع حوالي 6 عقود تنفيذية و14 اتفاقية ومذكرة تفاهُم اقتصادية عام 2021، تتعلق بمجالات النقل والمواصلات والصحة والقوى العاملة، فضلًا عن الاستثمار في الكهرباء والرَّبْط الدولي للاتصالات والتدريب وبناء القدرات، وفي مدينة **درنة** الليبية التي تضرَّرت بشكلٍ كبيرٍ؛ جرَّاء إعصار دانيال المدمر في شهر سبتمبر 2023، تُعدُّ مصر من أوائل الدول المساهمة في إعادة إعمار المدينة؛ حيث بدأ في شهر يناير 2024، مراسم توقيع أُولى العقود في مشاريع إعادة إعمار المدينة.

تصُبُّ هذه المشاريع لصالح مصر؛ حيث دعم نشاط العمالة المصرية في ليبي،ا عبْر توفير فُرَص عمل لملايين من المصريين، واستيعاب آلاف الأطنان من مواد البناء المصرية، كحديد التسليح والطوب والإسمنت؛ ما يساعد على دعْم القطاعات المنتجة لهذه السلع، وبالتالي إنعاش الاقتصاد المصري، وبالنظر إلى التقارُب الجغرافي بين "القاهرة، وطرابلس"، باعتبار أن الأخيرة تُعدُّ بمثابة الجناح الغربي لمصر، فإن استقرارها ونموها الاقتصادي، يحققان الاستقرار ليس في مصر فحسب، بل في المنطقة بأَسْرها، إضافةً إلى حصار بُؤَرِ الإرهاب والميليشيات التي تنْشأ في مناطق التوتُّر.[23]

وفي الحالة العراقية؛ تدخل الشركات المصرية مجال إعادة الإعمار في العراق؛ حيث تُنفِّذُ حواليْ 3 شركات مقاولات كُبْرى مشروعاتها عبْر فروعها المختلفة ببغداد، من بين هذه الشركات، شركة "المقاولون العرب، وأوراسكوم، وبتروجيت"، وتمكَّنت شركة حسن علام التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، من إعادة تأهيل 3 جسور بمنطقة المؤصل، وبعد النجاح الذي حققته هذه الشركة، قام الجانب العراقي بتوقيع عقودٍ جديدةٍ؛ لإعادة تأهيل أحد أهم الجسور في مدينة المؤصل العراقية، بتكلفة بلغت قرابة 240 مليون جنيه، هذا بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية في محافظات "الأنبار، والموصل، وصلاح الدين"، وتنمية وتطوير قطاعيْ الصناعة

[22] "مصر.. عينها على مشاريع إعادة الإعمار في ليبيا"، فواصل ميديا، أكتوبر 2022، متاح على الرابط الاتي: https://2u.pw/0xfRVmP

[23] "إعمار ليبيا.. "ضربة البداية" من بنغازي بأياد مصرية"، سكاي نيوز عربية، 2022، تم الرجوع إليه 7 فبراير 2024، متاح على الرابط الاتي: https://2u.pw/KV0GHTD

والتجـارة في العراق بشكلٍ عامٍ، مـن خـلال 4 قطاعـات رئيسـية، البنيـة التحتيـة الأساسية، وقطاعـات إنتاجيـة، واجتماعية، وقطاعات شاملة.[24]

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مصر أيضًا استطاعت توظيف دبلوماسية الكوارث، عبْر دعم "تركيا، وسوريا" في حـادثـة الزلزال التي وقعـت مـارس 2023، عبْر توجيـه المسـاعدات الإغاثية لشـعبيْ البلديْن، والتضـامن مع "دمشـق، وأنقرة" بكافَّةِ السُّـبُل الممكنة، كما لم تتوانَ الحكومة المصـرية عن دعْم ليبيا في حادثة إعصـار درنة، الذي تمخَّض عنه خسائر مادية وخسائر في الأرواح.

المسـار الثاني: تعزيز الدور التنموي المصـري في أفريقيا

دومًا ما تؤكد مصـر في جميع الفعاليات الإقليمية، وخلال اللقاءات، اسـتعدادها لتسـخير إمكاناتها وخبراتها لدفْع عجلة العمل الأفريقي المشـترك لآفاقٍ أرْحبَ وحرْصـها على تحقيق مردودٍ ملموسٍ من واقع الاحتيـاجـات الفعليـة للدول والشـعوب الأفريقية، خاصَّةً من خلال قيادة مسار التنمية المسـتـدامـة بـالقـارة، ونقـل التجـارُب والخبرات الفـنيـة المصـريـة، من خلال تكثيف الـدورات والمِنَحِ التدريبية المختلفة للأشـقاء الأفارقة، وهو الأمر الذي من شـأنه أن يُرسِّـخُ الدور المصـري المحوري في أفريقيا، بما لـديهـا من أدوات مؤثرة وخبرات فـاعلـة ورُؤَى متوازنـة، ووضعت مصر خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي عام 2019، آليـات ومبـادرات العمـل الجمـاعي المتفق عليهـا، في إطـار الاتحـاد الأفريقي، لا سـيمـا أجنـدة التنميـة في أفريقيـا 2063، ومختلف مبادرات التكامُل الاقتصـادي والاندماج الإقليمي وتعزيز التجـارة البينيـة بـالقـارة، وآليـات منْع وتسـوية النزاعات الأفريقية، وعملية الإصـلاح المؤسـسـي للاتحاد الأفريقي

وبالفعل حرصـت مصـر على المشـاركة الفعَّالة في كافَّةِ مشـاريع التنمية بـأفريقيـا، عبْر تقـديم الخبرات الفنيـة والمعونـات المـاديـة، واتضـح هـذا الـدور جليًّـا في عـدة مشروعات، كان من أبرزها:

- تدشـين مشـروع سـد ومحطة **جوليوس نيريري الكهرومائية**، والذي نفَّذته شـركتا "المقاولون العرب، والسويدي إليكتريك"

على نهر روفيجي بتنزانيـا عـام 2022؛ لينظر إلى هـذا المشـروع على أنه بادرة مصـرية، تفتح أبواب التنمية أمام الشـعـب التنزاني، وتؤكـد على مـدى الحضـو

[24] سـيف ممدوح، "خطوات جادة من شـركات المقاولات المصـرية للمشـاركة في إعمار العراق"، القـاهـرة 24، فـبرايـر 2022، تم الـرجـوع إلـيـه 11 فـبرايـر 2024، متـاح عـلى الـرابـط: https://2u.pw/DPwx870

المصري لدعم الأشقاء الأفارقة، وترسيخ سُبُلالتعاون بين الدولة المصرية ونظيرتها التنزانية.[25]

- تدشين مشروع الطريق البري "القاهرة - كيب تاون"، ويحظى ذلك المشروع بأهمية كُبْرى، ففي عام 2021، بدأت مصر العمل في المشروع الذي يربط بين شمال القارة الأفريقية بجنوبها، ويربط 10 دول أفريقية، أُطلق عليه طريق "القاهرة - كيب تاون"، ومن المقرر أن يتمَّ تنفيذه بنهاية عام 2024، ويساعد على تسهيل حركة التجارة والاستثمار.

المسار الثالث: التكامل الاقتصادي

على المستوى العربي

تتوافر في الوطن العربي جميع مُقوِّمات التكامُل الاقتصادي؛ ما يجعل التكامُل ليس فقط ممكنًا بل متميزًا عن سواه من تجارب الدول الأخرى وذا خصوصية؛ إذ يُعدُّ الوطن العربي من أغنى مناطق العالم في احتياطي البترول الخام؛ إذ تشكل حصَّة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد العالمي 55.7 %، وتُشكِّلُ حصَّته 26.5 % من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عام 2020، كما بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية نحو 197 مليون هكتار، ويُشكِّلُ إجمالي مساحة المراعي الطبيعية نحو 375.9 مليون هكتار، بينما قُدِّرَت مساحة الغابات بنحو 37.4 مليون هكتار، ويُعدُّ الوطن العربي سُوقًا واسعًا قوامه 361 مليون نسمة، وهو سوقٌ مُؤهَّلٌ لتحقيق التكامل الاقتصادي، وناتج محلي إجمالي للدول العربية بلغ 2.43 تريليون دولار أمريكي عام 2020 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021).

وتحرص الدولة المصرية باستغلال مكانتها الجغرافية المتميزة، التي تربط بين "أفريقيا، وأسيا"، على تعميق التكامل الاقتصادي العربي؛ لمواجهة التحديات العالمية المتشابكة التي من أبرزها الحرب "الروسية – الأوكرانية"، والتغيُّرات المناخية التي أدَّت إلى اضطراباتٍ في سلاسل الإمداد والتوريد وموْجةٍ تضخميةٍ غير مسبوقةٍ، انعكست في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفرضت ضغوطًا على موازنات الدول؛ ما يتطلب تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة لتعظيم القدرة الإنتاجية والتصديرية للدولة.

على المستوى القاري

تتعدَّد المزايا الاقتصادية الناتجة عن تحقيق التكامُل القاري عبْر التكتُّلات الاقتصادية المختلفة، مثل اتحاد الكوميسا بين "مصر، ودول القارة الأفريقية"، وتجمع "الساحل، والصحراء"، كما أن منطقة (التجارة الحرة القارية) تُعدُّ بمثابة فرصةٍ ذهبيةٍ للتواجُد المصري في الدول الأفريقية، ونفاذ منتجاتها إلى الأسواق البينية بهذه الدول، وكذا يُشكِّلُ وجود مصر في مثل هذه التكتُّلات أهميةً كبرى تنْبُع من إفساح المجال لدخولها في شراكات واستثمارات مع دول هذه الكيانات الاقتصادية،

وزيادة التبادُل التجاري؛ ما سينعكس إيجابًا على توافُر فُرَص عملٍ للشباب "المصري، والأفريقي" على حدٍّ سواء.[26]

25 عصمت الشامي، "سد ومحطة كهربائية في تنزانيا.. مصر تصنع تاريخًا جديدًا مع أفريقيا.. والمشروع يفتح أبواب التنمية للشعب التنزاني"، بوابة الأهرام، ديسمبر2022، متاح على الرابط الاتي:https://gate.ahram.org.eg/News/3907043.aspx

26سالي محمد فريد، "تكتلات القارة الأفريقية للتجارة الحرة: فرص دعم مصر وسياساتها الأفريقية"، رئاسة مجلس الوزراء، مصر أغسطس 2023، متاح على الرابط الأتي: https://2u.pw/ctKMr9z

كما أن انضمام مصر لتكتُّل الـ"بريكس" يُعدُّ تقدُّمًا ملحوظًا؛ لتقوية أواصر العلاقات الاقتصادية بينها وبين دول التجمُّع، فبالنظر إلى الثمار التي سيجنيها الاندماج في هذا التكتُّل، نجد أن الدول الأعضاء قد سبق ووقَّعت على اتفاقية للتجارة التفضيلية، والتي دخلت حيّز التنفيذ عام 2019، والتي اشتملت على تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء؛ ما سينعكس بالطبع على مصر، وقد جرى التشاور حول مشروع سَكِّ عُمْلة مُوحَّدة للتعامُل بين دول التكتُّل، بما سيساعد على تخفيف وطْأَةِ الاعتماد على الدولار الأمريكي، أيضًا وجود سوق استثماري ضخم في دول ذات ثقل اقتصادي وسياسي، كل هذه الأمور تعطي الإدارة المصرية حرية أوسع للتحرُّك والتكامُل بين دول كبرى، مع تنويع مصادر الاعتماد، بما يجعل الدولة أقل عُرْضة للتصدُّعات الاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر، ومن ثمَّ دحْر التهديدات الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها مصر بشكلٍ أو بآخر.[27]

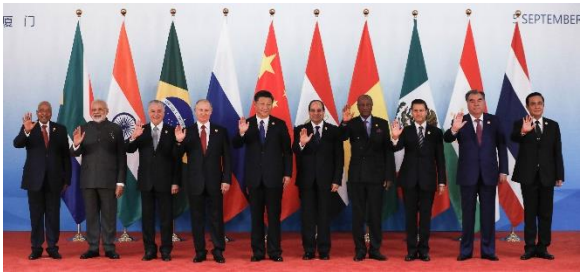

ذلك بجانب أن تفعيل التجارة التفضيلية ضمن اتفاقية التجارة الحرة بين "مصر، وجنوب أفريقيا"؛ لتدخل مصر فصْلًا جديدًا من التعاون الاقتصادي وتشجيع التبادل التجاري مع دول القارة، بما يضمن تعزيز الهُويّة الأفريقية، وتقليل الاعتماد على الدول الغربية، وتساعد هذه الخطوة أيضًا على النهوض بالاقتصاد وجذْب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الصادرات المصرية، بما يؤدي إلى توفير العُمْلة الأجنبية وتقليل الفجوة الدولارية.

ث- الآلية الثقافية:

تتعدد الآليات المصرية المعنية بالدور الثقافي المصري، خاصَّةً تجاه القارة الأفريقية، مثْل "الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية، والمؤسسات التعليمية، ومراكز البحوث المعنية" بالتعاون مع أفريقيا، يتم توظيفها لتعزيز القبول والوجود المصري في محيطها، وجعْلها قادرة على التأثير عبْر تعزيز الهُويّة الثقافية بين دول القارة الأشقاء، وبالتالي ضمان التحرُّك الآمن لمصر، واحتواء المخاطر والعقبات الأمنية في منطقة ملتهبة تدور فيها الأحداث على صفيحٍ ساخنٍ، من شأنه المساس بأمن واستقرار الدولة المصرية، وفي الآتي إبرازٌ لأهمّ الأذْرُع الثقافية لدى مصر:

المسار الأول: الأزهر الشريف

يحظى الأزهر الشريف بمكانةٍ خاصَّةٍ في أوساط المسلمين حول العالم؛ لما له من دور حضاري وسطي في نشْر تعاليم الإسلام السمحة، أيضًا فهو يُعدُّ من أهم أدوات التعاطي الثقافي لمصر مع الحيّز الأفريقي، فيتم تحفيز الحكومات الأفريقية على الاهتمام بالثقافة العربية والإسلامية، ونشْرها في كافَّة رُبُوع القارة "تعزيز الهُويّة الأفريقية"، وفي عام 1953 تمَّ تدشين معهد الدراسات الإسلامية في الصومال؛ ما ساعد على إحداث نوعٍ من التقارب بين الصوماليين والعرب، وفي هذا الصدد،

[27] أحمد عرفان، "ماذا يعني انضمام مصر إلى مجموعة بريكس؟"، مجلة السياسة الدولية، أغسطس 2023، متاح على الرابط الاتي: https://2u.pw/XABbxu1

جاء لقاء رئيس الصومال إلى الأزهر خلال زيارته إلى مصر في 20 يناير 2024؛ للتأكيد على أهمية هذه المؤسسة الدينية في دحْر الأفكار المتطرفة ونشْر ثقافة التعايش السلمي، خاصَّة وأن مقديشو تخوض حربًا طويلةً ضد الجماعات المتطرفة المدعومة خارجيًّا، وتشديده على أن الحرب ضد هذه الأيدلوجيات المتطرفة تأتي في مرتبةٍ أهمّ من الحرب العسكرية التي تخوضها الصومال ضد هذه الجماعات.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 من مشايخ أوائل القرن العشرين الذين قادوا الحركة العلمية الدينية بالسودان قد تخرجوا من الأزهر، وفي عام 2018، أصدر الدكتور أحمد الطيب قرارًا بتكوين لجنة للشؤون الأفريقية بالأزهر، مهمتها وضْع البرامج والخطط والأنشطة المختصة بدعم شعوب القارة.

دور الأزهر الشريف في مكافحة الإرهاب والتطرف

بجانب الدور المحوري للأزهر الشريف في أفريقيا، لعبت تلك المؤسسة دورًا بارزًا طيلة الفترة الماضية في معالجة القضايا المحلية والدولية، وفي مقدمتها التطرُّف، ونشْر ثقافة التعايش السلمي، من خلال العديد من المنافذ والقنوات؛ حيث عقد الأزهر الشريف أول مؤتمر دولي لمكافحة العُنْف ونبْذ التطرُّف والإرهاب في أواخر عام 2014، بحضور قادة وزعماء الأديان، وبمشاركة ممثلي 120 دولة، وممثلين عن جميع المذاهب الإسلامية والطوائف المسيحية؛ لاتخاذ موقفٍ واضحٍ من الإرهاب وأثره على أمن المجتمعات، وتفنيد المفاهيمِ وتحريرِ المقولاتِ التي أساء المتطرفون توظيفَها في عمليَّاتِهم الإرهابية، فضلًا عن تصحيح المفاهيم التي حرَّفَهَا المتطرفون كمفهوم الدولة الإسلامية والخلافة والحاكمية والجهاد والجاهلية والتكفير، إضافةً إلى مناقشة الغلو والتطرُّف والعوامل التي تؤدى إلى انتشارهما.

سعى الأزهر الشريف إلى إنشاء مرصدٍ باللغات الأجنبية لمكافحة الإرهاب والتطرُّف، والذي حقَّق تواجدًا قويًّا ودورًا بارزًا في تصحيح المفاهيم المغلوطة التي تبنَّتْها الجماعات المتطرفة، باستخدام كافَّة الوسائل والتقنيات الحديثة، وأصدر المرصد العديد من التقارير.

وعلى مدار الأعوام الماضية، كان للأنشطة والفعاليات والجهود التي قام بها مرصد الأزهر لمكافحة التطرُّف تأثيرٌ واضحٌ في إبراز جهود المرصد وانتشاره داخليًّا وخارجيًّا، فحَظِيَ بانتشارٍ واسعٍ داخل الأوساط البحثية والإعلامية والدوائر التي تُعْنَى بمكافحة التطرُّف وأحوال المسلمين والإسلاموفوبيا واللاجئين؛ ما انعكس في عدة أمورٍ.

ومن أبرز المؤتمرات التي شارك فيها أعضاء المرصد: اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي ومؤتمر «متحدون لمناهضة العنف باسم الدين.. وسائل التواصل الاجتماعي كمساحةٍ للحوار» في العاصمة الأردنية عمّان، في سبتمبر 2015، وشارك المرصد في مؤتمر «إسلام ضد التطرُّف» الذي عُقِدَ في نوفمبر 2017 في مدينة «تورينو» الإيطالية، وشارك في المؤتمر الدولي الرابع للباحثين في الدراسات العربية والإسلامية، والذي عُقد في جامعة أليكانتي في إسبانيا، شهر سبتمبر 2018[28].

[28] محاربة التطرف ـــ أهمية المعالجات الفكرية، دور الأزهر الشريف، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والتطرف والاستخبارات، إبريل 2023، متاح على الرابط الاتي: https://shorturl.at/uxDJ0

وعلى الجانب الأكاديمي، أصبح مرصدُ الأزهر لمكافحة التطرُّف والمواد العلمية التي يُخرجها في إصداراته وعلى صفحاته العربية والأجنبية محطَّ أنظار العديد من الباحثين والأساتذة في الجامعات المصرية والعالمية، واتخذ بعض هؤلاء المرصد عنوانًا لرسالته أو بحثه، وهناك من اتخذ فقط بعض القضايا التي يتناولها المرصد، معتمدًا على مُخْرجات المرصد الخاصة ببحثه.

المسار الثاني: الكنيسة القبطية

تُعدُّ الكنيسة أحد أهم الرموز الثقافية المصرية البارز أثرُها في أفريقيا؛ حيث تستلهم أهميتها من جذورها التاريخية، وقد ساهمت في مقاومة الاستعمار ودعم قضايا التحرُّر الوطني، كما حَظِيَتْ الكنيسة المصرية بمكانةٍ كبيرةٍ لدى دول القارة، وأُقيمت علاقات بينها وبين الكنائس في "ليبيا، والسودان، وإثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، وجنوب أفريقيا".

تبنَّت الكنيسة القبطية مبادرات عديدة في أفريقيا، منها إنشاء الكنيسة المصرية مستشفى يُعدُّ هو الأكبر في زامبيا، وتمَّ افتتاحه نهاية أبريل 2018، وكانت الكنيسة المصرية قد افتتحت أيضًا مستشفى مماثلًا في كينيا، هذا إلى جانب الأنشطة المجتمعية التي تقوم بها الكنيسة في عِدَّة دول أفريقية؛ على رأسها زامبيا، والتي تشمل مدارس مجانية للأيتام والفقراء، ومراكز طبية وعلاجية، وغيرها، ولعل الدور الذي تقوم به الكنيسة المصرية في دول أفريقيا؛ يجعلها أداةً من أدوات القوى الناعمة لمصر في القارة السمراء، ووسيلة لفتح آفاقٍ جديدةٍ للتعاوُن والتكامُل بين دول القارة.

المسار الثالث: المؤسسات التعليمية

يلعب التعليم دورًا في تعزيز العلاقات الثقافية المصرية مع دول أفريقيا، عبْر عقْد اتفاقيات التعاون المشترك في مجال البحوث والدراسات العلمية، فضلًا عن التبادل الثقافي والعلمي والفني وتبادُل المعلمين، وتعمل مصر على توظيف آلياتها المختلفة لتعزيز دورها التعليمي في هذه المنطقة، فقامت بتوقيع العديد من بروتوكولات واتفاقيات التعاوُن بين الجامعات المصرية ونظيرتها في أفريقيا، وتقديم المِنَحِ الدراسية للأفارقة، فقد وصل عدد الدارسين في مصر حوالي 1100 طالبٍ سنويًّا، هذا وقد ساهمت مصر في إنشاء جامعة "أم درمان، وأم درمان الإسلامية" بالسودان.

بجانب ذلك، دائمًا ما تشيدُ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمدى محورية الدور الذي تلعبه مصر في توفير التعليم لغالبية اللاجئين وطالبي اللجوء، من خلال دمْجهم في المدارس والجامعات المختلفة، أبرزها جامعة القاهرة، التي تستقبل أكثر من 10 آلاف طالبٍ وافدٍ يمثلون حوالي 50 جنسية.

المسار الرابع: مراكز البحوث والدراسات

تتنوَّعُ مراكز البحوث المعنية بالشؤون الأفريقية بمصر، وتهدف هذه الكيانات إلى إحداث نوعٍ من التقارُب الثقافي والعلمي بين "مصر، ودول القارة"، بما يساعد على بناء كوادر بحثية "مصرية، وأفريقية" مُؤَهَّلة، وتدعيم الانتماء المصري للقارة، من خلال تنظيم الملتقيات والمنتديات للباحثين والدبلوماسيين الأفارقة، والتواصل الثقافي مع السفارات الأفريقية بالقاهرة.

التوصيات

أ- آلية التحرُّك السياسي:

تتطلب مواجهة التهديدات والمخاطر المحتملة في البيئة المحيطة للدولة المصرية سياسةً خارجيةً نشطةً ومُهيَّأةً للعب دور أكثر فعالية في تعزيز مصالح الأمن القومي، والمشاركة في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا.

ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الآتي:

- وضع استراتيجية للسياسة الخارجية تحدد المصالح الوطنية المصرية في كُلٍّ من "أفريقيا، والشرق الأوسط"، وذلك عن طريق رفْع قيمة المحاور الأساسية للسياسة الخارجية المصرية المبنية على الاستقرار والسلام والتنمية، بحيث تكون هذه القيم هي الأعمدة الرئيسية التي تستند إليها الدبلوماسية المصرية بكافَّة أشكالها؛ بهدف منْحها القدرة على الاستمرار بكفاءة وفاعلية.
- التحقُّق من الشراكات الخارجية مع القوى الإقليمية والدولية على أساس المصالح الوطنية، واحترام عدم التدخُّل في شؤون الدولة الداخلية أو الدول المجاورة لمصر.
- الحفاظ على الدبلوماسية المصرية في أخْذ زِمَام المبادرة وموقفها الريادي بالنسبة للقضايا المحورية ذات الصلة بأمنها القومي في المنطقة، لا سيما القضية الفلسطينية.
- تكثيف جهود التفاوُض والحوار مع الأطراف الإقليمية والدولية وتعزيز الفهم المتبادل لتحقيق التسويات السلمية والمستدامة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، مع المحافظة على قنوات الحوار الدبلوماسي مع مختلف الأطراف المتنازعة؛ لتعزيز الدور المصري كوسيطٍ فعَّالٍ في حلِّ النزاعات الإقليمية.
- الاهتمام بعمليات التخطيط الاستراتيجي الاستباقي، من خلال قراءة المستجدات وتحديد مصادر التهديد وترتيب أسبقيات الأهداف الوطنية ووسائل العمل لتحقيقها، من خلال الاستفادة من الخبرات التاريخية في التعامل مع التحديات، وتحديد الدروس المستفادة لتوجيه السياسة الخارجية في المستقبل.
- وضْع إطارٍ لتنسيق جهود السلام ومبادرات المصالحة، وإنشاء لجنةٍ دائمةٍ للحوار، وذلك بالتعاون مع المسارات الإقليمية والدولية، وصياغة رُؤْيةٍ مشتركةٍ لدول الجوار المباشر لـ "السودان، وليبيا".
- تطبيق سياسة "العصا والجزرة " بحكمةٍ، خاصَّةً تجاه الدول المتعنِّتة في سياستها، والمماطِلة في استجابتها للضغوط الدولية والإقليمية، مثل (إسرائيل، وإثيوبيا)؛ وذلك لما تُشكِّله إثيوبيا من خطرٍ كبيرٍ بالاستمرار في عمليات مَلْء سد النهضة، بدون التنسيق مع الجانب المصري، فضلًا عن الالتفاف العسكري

الذي تقوم به عن طريق بناء قاعدة عسكرية على أرض الصومال، منتهكةً بذلك السيادة الصومالية. أمَّا إسرائيل وما تقوم به من سياسات غير آدمية وواضحة، تهدف لتصفية القضية الفلسطينية على حساب التهجير القسْري للفلسطينيين إلى الأراضي المصرية، وعدم انصياعها للضغوط الدولية، والتفافها حول قرارات محكمة العدل الدولية، مع عدم الأخْذ في الاعتبار الخطوط الحمراء التي تضعها الدولة المصرية.

- وجود تصوُّرٍ استراتيجيّ مُبَادِرٍ تجاه منطقة القرن الأفريقي بكل مُكوّناته، وذلك عن طريق التركيز على احتياجات تلك البلدان، مع وضْع الفُرَص المتاحة لمصر فيها، ويتطلب هذا وجود أدوات، منها المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في مجالات الموانئ والنقل البحري والاستثمارات الزراعية والصناعية الخ..، بمثل هذه الأدوات قد تساهم مصر في تلبية احتياجات تلك الدول، مثل جيبوتي، في مقابل الحصول على امتيازات في ملف آخر، وهو بناء قاعدة بحرية مُطِلة على البحر الأحمر، والنَّهْج نفسه قد يتم تطبيقه مع "الصومال، وإريتريا".

ب- آلية التحرُّك العسكري:

هناك حاجة ماسَّة إلى استراتيجية منفصلة لمواجهة التهديدات الأمنية ومخاطر الإرهاب المحتملة؛ ومن المهم أن تقوم تلك الاستراتيجية على استهداف ومواجهة التطرُّف، باعتباره المحرِّك الرئيسي والنواة التي ينطلق منها الإرهاب، وبالتالي فإن الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية يمكن أن تكون:

- البدْء في إعادة المراجعة المنهجية لتشريعات مكافحة الإرهاب؛ بهدف تحسين تعريف الإرهاب والإجراءات القانونية المتخذة ضد الإرهابيين المُدَانِين.
- تأمين الاتجاهات الحدودية المصرية، لا سيما ما يحدث على الاتجاه الجنوبي الغربي، خاصَّةً في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تمُرُّ به "ليبيا، والسودان"، إضافةً إلى تشكيل فِرَقِ عملٍ لمتابعة الأوضاع في الدول المعنيّة.
- زيادة حالة التأهُّب الأمني على الحدود الشرقية لمصر، بجانب تسريع وتيرة عمل مشاريع الإعمار في سيناء، وترسيخ وجود الدولة ودمْج سكان سيناء كمُكوِّنات أساسية للشعب المصري.
- دعْم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة التطرُّف ومكافحة التطرُّف.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرُّف.
- الحفاظ على وجود قنوات أمنيةٍ ثنائيةٍ مع الدول الواقعة في القرن الأفريقي، خاصَّةً "الصومال، وجيبوتي".

ت- آلية التحرُّك الاقتصادي:

<u>على المستوى العربي</u>

في الوقت الراهن، تتجدد الدعوة لإحياء التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال إقامة الأسواق العربية المشتركة؛ نظرًا لكونها تمثل تكتُّلًا عربيًّا لمواجهة التغيُّرات العالمية السريعة؛ لتجد الدول العربية مكانًا

متميزًا لها بجانب التكتُّلات العالمية، وفيما يلي بعض المقترحات والتوصيات لإحياء هذا المشروع:

- الاستخدام الأمثل لما يملكه الوطن العربي من موارد وتوزيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية بين الدول العربية، وفقًا للميزة التنافسية لكل دولة.
- تكثيف الاهتمام العربي الرسمي بمشروع ربْط الدول العربية بشبكات سِكَكٍ حديديةٍ، ودفْع وزراء النَّقْل العرب نحو بناء شبكات تعُود بفوائد اقتصادية واجتماعية عديدة على دول العالم العربي؛ وذلك لأهمية دور السكك الحديدية في النمو الاقتصادي.
- تحقيق المزيد من الاستثمارات والتوظيف داخل الوطن العربي؛ ما يعني المزيد من الإنتاج وزيادة الدخل ورفْع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع في الوطن العربي.
- إعداد استراتيجية عربية متكاملة ومشتركة لتجارة الخدمات والتجارة الالكترونية لتنمية اقتصاديات الدول العربية، وإيلاء أهمية قُصوى للأمن الغذائي العربي؛ بإنشاء مجلسٍ خاصٍّ يضُمُّ الجهات ذات الصلة، والعمل على تنفيذ مشاريع زراعية مشتركة بين الدول؛ لسدِّ الفجوة الغذائية في البلدان العربية.
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المأمول، والارتقاء بأداء منطقة التجارة الحرة العربية الكُبْرى، والعمل على إنشاء أمانةٍ عامةٍ للمنطقة، تُوكَلُ لها مهمة الإشراف على متابعة التنفيذ والإشراف على آلية فضِّ النزاعات بين الدول العربية وآلية المعالجات التجارية، من خلال خبراء متخصصين، يتم انتخابهم لدورات محددة.

على المستوى القاري

- الإسراع في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية؛ بما يُسْهِمُ في تعزيز حجم التجارة البينية الأفريقية، وتحسين القدرات التنافسية لاقتصادات الدول الأفريقية، وجذْب الفُرَص الاستثمارية، وإزالة أيِّ مُعوِّقات، وخلْق سوقٍ أفريقيةٍ مُوحَّدة للسلع والخدمات، على النحو الذي يساعد في زيادة المساهمات الأفريقية في سلاسل
الإمداد والإنتاج العالمية.
- ينبغي التوصُّل إلى استراتيجيةٍ أفريقيةٍ مُوحَّدة في قضايا التمويل والمناخ؛ بما يُسْهِمُ في التمكين القاري من التعامل الإيجابي المَرِن مع التَّبِعَات البيئية والاقتصادية لظاهرة التغيُّرات المناخية، داعيًا إلى تبنِّي آليات جديدة، مثل إنشاء "صناديق تحوط" تستهدف حماية الاقتصادات الأفريقية من الصدمات العالمية، والتقلُّبات الخارجية.
- ضرورة السعي لاستكمال بعضٍ من المشروعات التي لم تُسْتَكْمَلْ في أفريقيا، مثل مشروع ربْط نهر الكونغو بنهر النيل؛ للتحكُّم في الموارد المائية في الدول المستفيدة والمتضررة من مشروع سد النهضة، مثل "مصر، والسودان"، عبْر استغلال هدْر المياه بنهر الكونغو التي تصُبُّ في المحيط الأطلنطي دون أيِّ استفادةٍ ملموسةٍ منه، أيضًا

إعـادة البـتِّ في مشــروع قنـاة جونجلي بجنوب الســودان التي بدأ العمل فيها من قِبَلِ مصــر في ســبعينيات القرن المنصــرم، واســتئناف أعمال الحفْر بالقناة.

ث- الآلية الثقافية:

- تعـزيز الهُويّـة الأفريقيـة عن طريق تنظيم المعارض الثقافية والفنية والعروض السينمائية والمســرحيـة، التي تعكس الثقـافـة الأفريقيـة، وتنظيم الفعاليات الثقافية المشــتركة مع دولٍ أفريقيةٍ أُخرى.
- دعْم وتشجيع المؤسسات الدينية في مصر على تنظيم الأنشطة الخيرية والإغاثية في دول أفريقيا وتوجيه الدعم للمحتاجين والفقراء.
- تنظيم زيارات ورحلات سياحية من مصر إلى دول أفريقيـا والعكس؛ لتعزيز الروابط الثقـافيـة والتواصل بين الشعوب.

الخاتمة

رغم أن القدرات العسكرية والأمنية غالبًا ما تصُوغ مفاهيم الأمن القومي، إلا أن هناك عوامل عديدة تدخل بتشكيلها، مثل الجغرافيا السياسية، وقدرات الدولة البشرية والاقتصادية، وثرواتها الطبيعية، فاستطاعت مصر ترجمة تلك المفاهيم بشكلٍ فعَّال من منظور احتياجات اللحظة الحالية والتحديات المستقبلية.

وفي هذا السياق، نجد أن القيادة المصرية دوْمًا ما تعمل على تعزيز الاستقرار وعدم الاندفاع إلى الانخراط في الحروب والصراعات؛ فمصر دولةٌ مُحِبَّةٌ للسلام، وتُفَضِّلُ استخدام القوة الناعمة بكافَّة أشكالها، سواء تجاه علاقتها مع القُوى العُظمى وحتى الدول الناشئة، أو في علاقتها مع دول المنطقة، ولكن في ظلِّ ما تشهده المنطقة من أحداثٍ وأزماتٍ مُعقَّدة تعيش مصر في قلبها، وتهدد أمنها من كافَّة الاتجاهات الاستراتيجية؛ خاصَّةً من الاتجاه الشرقي والجنوبي – في الوقت الراهن- فمن الطبيعي أن تقوم مصر بتعزيز قدراتها العسكرية، وفْقًا لمبدأ الدفاع وليس العدوان؛ في حين أن هناك قوى إقليمية أخرى ذات نزعات هجومية، تُطوِّرُ من قدراتها العسكرية بدعمٍ خارجيٍّ وبوتيرةٍ سريعةٍ؛ الأمر الذي يزيد من إطالة أَمَدِ الصراعات في المنطقة "العربية، والأفريقية" ككل، وللدول المجاورة لمصر بشكلٍ خاصٍّ.

في ختام هذا الإصدار الخاص والتوصيات الواردة فيه، نُشدِّدُ على ضرورة الاستفادة من الخبرات والمعرفة المتاحة، وتبنِّي أفضل الممارسات؛ لضمان أمْن واستقرار البلاد، كما نُؤَكِّدُ على أهمية التعاون بين جميع الأطراف المعنيّة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي؛ من أجل تنفيذ التوصيات المقترحة وضمان تحقيق أهدافها بشكلٍ فعَّالٍ ومُسْتَدَامٍ.

وثيقة مقترحة: التهديدات الاستراتيجية للأمن القومي المصري وآليات التحرك

مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحـليل الأزمـات والصراعـات ب (الشـرق الأوسط وأفريقيا)، يعد مؤسسة مُستقلةً غيْر حزبيّةٍ، أُنْشئَت في سبتمبر 2021 وتعمل بعيدًا عن أيَّ اعتباراتٍ سياسيةٍ أو أيدولوجيةٍ.

وفي ظلَّ الأزمات والصراعات التي تواجهها كُلٌّ من الدول "العربية والأفريقية"، يسعى المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة والتطبيقية إلى المساهمة بتوفير مادةٍ موضوعيةٍ وتحليليةٍ لمتخذي وصانعي القرار، تساعدهم في التوصُّل لمقترحات تحرُّكٍ فاعلةٍ تجاه الأزمات والقضايا المختلفة.

Shaf for crisis analysis & future studies

Info@shafcenter.org

Villa 406, South Academy, Orouba Axis, Behind Cairo Festival City, Cairo, Egypt

+2 (01005112932) / (01002864515)